حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2017): دراسة تطبيقية

د. علم الدين عبدالله بانقا

المعهد العربي للتخطيط

الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 596 - الحولية 42

1443هـ / 2022م (يونيو)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

الحولية الثانية والأربعون

الرسالة رقم 596

1443 هـ / 2022 م (يونيو)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل، وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الحولية الثانية والأربعون
الرسالة السادسة والتسعون بعد المئة الخامسة
1443 هـ / 2022م

596.indd 1 8/1/22 2:43 PM

هيئة التحرير

أ.د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله محمد الغزالي
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. عبد العزيز علي سفر
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. تغريد محمد القدسي
قسم دراسات المعلومات

أ.د. نعمان محمود أحمد جبران
قسم التاريخ

أ.د. باقر سليمان النجار
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أ.د. هشام فتحي جاد الرب
قسم علم النفس

د. عبد الله محمد الجسمي
قسم الفلسفة

د. إبراهيم ناجي الهدبان
قسم العلوم السياسية

د. أحمد مبارك الحصم
قسم الجغرافيا

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

596.indd 2 8/1/22 2:43 PM

الهيئة الاستشارية

أ.د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية – الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ.د. منى بيكر
جامعة مانشستر – المملكة المتحدة

أ.د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية – الجامعة الأردنية

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية – جامعة محمد الخامس

أ.د. حمدي حسن أبو العينين
كلية الإعلام – جامعة مصر الدولية

أ.د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس – جامعة عين شمس

أ.د. ساري حنفي
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الجامعة الأمريكية – بيروت

أ.د. عبد الله الوليعي
قسم الجغرافيا – جامعة الملك سعود

أ.د. مأمون فندي
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية

596.indd 3 8/1/22 2:43 PM

قواعدُ النَّشْر

في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

١- تنشرُ الحَوْليّاتُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة والآداب.

٢- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.

٣- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.

٤- ألا يقلَّ عَدَدُ كلمات الدِّراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحةً). وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).

٥- يُقدَّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكترونيِّ: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (١٤) Arabic Simplified. في حالة البُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.

٦- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْث، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (٢٠٠) كلمة. على أنْ يحتويَ ملخَّصُ البحث على: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، ومَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، وأبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة، وأهمّ الاستنتاجات.

٧- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْث سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.

٨- تُقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة ٨٠٠*٦٠٠.

٩- في حالة رغبة الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.

١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البحث الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النِّظامين:

أ – Modern Language Association MLA

ب – American Psychological Association APA

يستخدم في البحوث والدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحوث في مجال الدِّراسات الاجتماعيّة نظام APA، من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، أو في قائمة المراجع.

أولًا: في الدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابةُ المرجع على نظام MLA على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ:

١ – الهوامش: – توضع الهوامشُ في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثيق بطريقة متسلسلة حتّى نهاية كلِّ فصل، أو حتّى نهاية البَحْث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذِكْرها لأوّل مرّة كاملةً على النَّحْو الآتي: اسم المؤلِّف، عُنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْم الجزء، رَقْم الطَّبْعة، اسم النّاشر، مكان النَّشْر، سنة النّشْر، رَقْم الصّفْحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).

٢- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

596.indd 4 8/1/22 2:43 PM

ويمكن الرجوعُ إلى العديد منَ المواقع الَّتي توضِّحُ عمليةَ استخدام المراجع، منها:
quickquide/mla/com.libguides.irsc:http

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعيّة، يمكن كتابةُ المراجع على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433–.

ويمكن زيارة موقع: http://www.apastyle.org

لمعرفة القواعد الخاصَّة بهذا النِّظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

أ - لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ طريقة.

ب - لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.

ج - لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.

د- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ في جهات أخرى بعد موافقة الحَوْليّاتِ على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.

ه- يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه في جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ - على الأقلِّ - على نَشْرِه في الحَوْليّات.

و - يُعْرَضُ البَحْثُ الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا، بَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة.

و- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ خَمْسينَ نسخةً من بَحْثِه المنشورِ، كإهداء.

تُرْسَلُ البحوثُ وجميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت
ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

596.indd 5 8/1/22 2:43 PM

افتتاحية الإصدار الرابع من الحولية الثانية والأربعين – يونيو 2022

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

خلال السنتين الماضيتين، خُصِّصت افتتاحية حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية للحديث عن جائحة كورونا وتأثيراتها المتعددة وأبرز تطوّراتها نقلًا لا تحليلًا؛ فقد كانت هي الهاجس الرئيس والمهم للعالم بأسره، وكيف جاء الوضع الصحي مؤثّرًا في الحياة الاجتماعية. ومع بدء الانفتاح العالمي الّذي صاحبه الحذر إلى يومنا هذا، ازدادت حالات القلق من المرض نفسه وإمكانية عودة انتشاره بالطريقة نفسها أو بسبل وطرائق أخرى عند كثير من أفراد المجتمع في العالم، فهذا القلق الشعبي العالمي أفرز بعض التخوفات من عودة المرض أو أشكال أخرى منه، أو حتى قلقًا من ظهور أمراض أو أوبئة فيروسية مستقبلية؛ فأصبح هاجس الأفراد متابعة أي خبر سلبي ونشره تخوفًا من مجهول آت، أو وضع صحي خَطِر متوقّع أكثر فتكًا. فما إن انتشر خبر إنفلونزا القرود على سبيل المثال حتى تهافتت وسائل التواصل الاجتماعي بنقل الخبر وتزييفه وتغليفه ببعض المعلومات التي يُعَدُّ أغلبُها غيرَ متخصص وغير طبي؛ فبدأ الخوف من المجهول يكبر بعد الانفتاح إلى أن أنطفأ هذا التخوف بعد أن جاءت المعلومات التي توضح درجة خطورة هذا المرض وانتشاره وتأثيره، والتي جاءت كالعادة متأخرة في إعلامنا المحلي؛ مما ساعد بكل تأكيد على انتشار الإشاعة والذعر بشكل سريع. فبالمقارنة بين الإعلام في دول العالم الأوّل ودولنا؛ نجد أن إشاعة أي موضوع ونقله بصورة خاطئة يستمر بصورة أطول من الإعلام الغربي الذي يحرص على نقل الخبر في حينه، ويعرض آراء المتخصصين والمهتمين في وقته، دون الانتظار حتى تكوين الأفكار الخاطئة عند أفراد المجتمع إلى أن نقع رهينة لهذه الأخبار الكاذبة، والتي من الممكن أن تؤثر بشكل كبير في الفرد وصحته النفسية. نرجو أن تزول غمة الجائحة إلى غير رجعة، وأن ينعم العالم أجمع بسلام صحي عام.

حرص هذا العدد من الحوليات أيضًا على مسألة التنوع في عرض الموضوعات والرسائل المطروحة، بعد أن صدر مؤخرًا عدد خاص عن الكويت حمل معه فقط الرسائل الاجتماعية والتاريخية عن المجتمع الكويتي تحديدًا. ففي هذا العدد، تستمر الحوليات في تنوعها من خلال الرسائل السبع: فجاءت الرسالة (593) عن: «فاعلية حزمة من

596.indd 7 8/1/22 2:43 PM

تطبيقات الويب 2.0 في تنمية كفاءة إنشاء المحتوى الرقمي لدى طالبات كليتي العلوم والمجتمع بجامعة طيبة»، للباحثتين: ليلى بنت سعيد الجهني وتغريد عبد الفتاح الرحيلي من كلية التربية بجامعة طيبة في المملكة العربية السعودية؛ وجاءت الرسالة (594) بعنوان: «السارد في رواية (في ظلال الرمان): مقاربة في الرؤية والوظيفة»، للباحثة هناء عمر خليل من قسم اللغة العربية بجامعة الإسراء في المملكة الأردنية الهاشمية؛ في حين جاءت الرسالة (595) عن: «رحلة الشّعر العربيّ وتحوّلاته الرّمزيّة: من الأساطير الأولى إلى ما بعد الحداثة»، وهي دراسة سيميائيّة فيلولوجيّة مقارنة للباحث مهنا بلال الرشيد من قسم اللغة العربية والتاريخ العربي بجامعة ماردين في الجمهورية التركية. أما الرسالة (596)، فهي دراسة اجتماعية تطبيقية عن تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981 – 2017)، للباحث علم الدين بانقا من المعهد العربي للتخطيط في الكويت. وجاءت رسالة أخرى خاصة من المملكة الأردنية الهاشمية ومن قسم التاريخ، للباحث سليمان الخرابشة، عن التاريخ السياسي لإمارة بني كاكاوية في بلاد الجبال (أصفهان وهمذان) (398 – 443 هـ /1007 – 1051م)، والتي جاءت في الرسالة (597). والرسالة (598) جاءت دراسة تحليلية للباحث حسين علي الفلاحي من قسم الصحافة في كلية الإعلام بالجامعة العراقية عن: «المصطلحات والتعبيرات السياسية ومجالاتها في الجرائد العربية»؛ فهي دراسة في مقالات الرأي في جرائد: (الجزيرة) السعودية و(المصري اليوم) المصرية و(المغرب) التونسية للمدة من 2018/12/1 م – 2018/12/31 م. أما الرسالة (599)، فقد جاءت تحت عنوان: «اتجاهات نزلاء المراكز العلاجية المتخصصة نحو المخدرات والصورة المنطبعة عن المتعاطين»، وهي دراسة ميدانية على نزلاء المراكز المتخصصة في دولة الكويت، للباحثين: محمد القضاة من قسم الإذاعة والتلفزيون في كلية الإعلام بجامعة اليرموك، ومطلق العميري من أكاديمية سعد العبد الله الأمنية بوزارة الداخلية في دولة الكويت.

فثمّة دراستان من الكويت، واثنتان من المملكة الأردنية الهاشمية، وأخرى من الجمهورية العراقية، وأخرى من الجمهورية التركية، وأخيرة من المملكة العربية السعودية. هذا ونرجو أن يحقق هذا التنوع إضافة نوعية وفكرية مفيدة للقارئ.

596.indd 8 8/1/22 2:43 PM

10.34120/0757-042-596-001

الرسالة 596

تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2017) دراسة تطبيقية

د. علم الدين عبدالله بانقا
المعهد العربي للتخطيط
الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثانية والأربعون 1443هـ/2022م

596.indd 9 8/1/22 2:43 PM

المؤلف:

د. علم الدين عبدالله بانقا

- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة مانشستر، بريطانيا.
- خبير أول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2016–2022م.
- أستاذ مشارك، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014–2016م.
- اقتصادي ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي، الإمارات، 2011–2013م.
- أستاذ مساعد، جامعة العلوم الطبية والتكنلوجيا ، الخرطوم، 2007–2011م.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

1– تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة، منشور بسلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 61، 2019. بالاشتراك مع محمد باطويح.

2– مخاطر الهجمات الإلكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، منشور بسلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 63، 2019.

ثانياً – البحوث:

1– (الحوكمة المؤسسية في الجامعات الحكومية اليمنية)، منشور بالمجلة الدولية لريادة الأعمال والإدارة والتنمية المستدامة، المجلد 18، العدد 7، أبريل 2022. بالاشتراك مع د محمد باطويح.

2– (دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد– 19 وما بعدها)، منشور بمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث 2020، المعهد العربي للتخطيط.

3– (أزمة العملة السودانية في عام 2012: دراسة قياسية)، منشور بالمجلة العربية للاقتصاد والإدارة، المجلد 10، العدد 1، 2015.

4– (تحرير التجارة الخارجية وامتصاص التكنولوجيا في إطار الاقتصادات الأقل نمواً)، منشور بالمجلة الدولية لقضايا التنمية، جامعة سدني، المجلد 7، العدد 3. 2015.

5– (أثر الحوكمة الرشيدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية)، مجلة الاقتصاد المالي التطبيقي، جامعة ووريك، بريطانيا، المجلد 23، العدد 15. 2013. الاشتراك مع يعقوب جانقي، ر. عبد الرزاق، ب. فخري.

596.indd 10 8/1/22 2:43 PM

المحتوى

الملخص 13

المقدمة 15

أولاً – الإطار النظري للدراسة 17

(أ) أهمية الدراسة 17

(ب) مشكلة الدراسة 18

(ج) أهداف الدراسة 19

(د) منهجية الدراسة 20

(هـ) الدراسات السابقة 25

ثانياً – مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل وطرق قياسها 30

(أ) مفاهيم الفقر 30

(ب) العلاقة بين الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل (Poverty and Inequality) 35

(ج) مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الدخل 37

(1) مؤشر عدد الفقراء (Headcount Index) 38

(2) مؤشر فجوة الفقر (P_1) (Poverty Gap Index) 38

(3) مؤشر شدة الفقر (أو مؤشر مربع فجوة الفقر (P2)) 39

(4) مؤشر واتس The Watts Index 40

ثالثاً – سياسات مكافحة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء في الدول العربية (Pro-poor growth policies) 42

(أ) السياسات المالية 43

(ب) السياسات النقدية 47

(ج) السياسات التجارية 52

(د) سياسات أخرى 54

596.indd 11 8/1/22 2:43 PM

رابعاً – تحليل أوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2017) 56
(أ) تطور أعداد الفقراء في الدول العربية (1981–2013) 56
(ب) فجوة وشدة الفقر في الدول العربية خلال الفترة (1981–2013) 61
(ج) توزيع الدخل في الدول العربية 66
(د) الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية 69
خامساً – ديناميكية الفقر في الدول العربية 71
سادساً – استدامة النمو الاقتصادي للقضاء على الفقر في الدول العربية 80
(أ) أوضاع النمو الاقتصادي في الدول العربية 80
(ب) تحديات مسار النمو المستدام والقضاء على الفقر في الدول العربية 85
(ج) اختبار العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية (1981–2013) 87
(د) نمذجة العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته خلال الفترة (1996–2014) 93
سابعاً – الخاتمة 100
المراجع 103

596.indd 12 8/1/22 2:43 PM

الملخص

ازدادت أهمية دراسة الفقر في الدول العربية في الآونة الأخيرة بسبب عودة مؤشرات الفقر للارتفاع في بعض الدول وارتفاع مخاطر الوقوع فيه في دول أخرى. وقد حللت هذه الدراسة أوضاع الفقر في الدول العربية لمعرفة اتجاه تطوره وتشخيص أسبابه وربطه بعدالة توزيع الدخل. كما حللت الدراسة ديناميكية الفقر في الدول العربية واختبرت العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي باستخدام النمذجة القياسية؛ بهدف تقييم مقدرة آلية النمو الاقتصادي على تخفيض عدد الفقراء وتقليل تفاوتهم في الفقر. فضلاً عن نمذجة العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضته وربطها بأسباب الفقر. وقد تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في منهجيتها العلمية والإحصائية، فاستعانت بمؤشر موردخ في تحليل ديناميكية الفقر، كما اختلف النموذج القياسي عن النماذج الأخرى في إدراجه لمتغيرات حديثة؛ مثل الحوكمة الرشيدة والمؤسسية لأهميتها في تفسير أسباب الفقر. وتميّزت هذه الدراسة أيضاً في اعتمادها على بيانات حديثة وعلى تعريف مختلف للفقراء، وذلك باستخدام خطوط الفقر العالمية الجديدة (1.9$، 3.2$، 5.5$ دولار في اليوم) بدلاً عن القديمة (1$، 1.25$ في اليوم) المستخدمة في تلك الدراسات. وتشير نتائج تحليل ديناميكية الفقر في الدول العربية إلى تناقص عدد الفقراء بنسبة (0.58%) سنوياً خلال الفترة (1981–2013)، وإلى إمكانية خروج معظم الدول العربية من الفقر عند خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم خلال مدة أقصاها 10 سنوات إذا نما دخل الفرد في تلك الدول بمعدل 4% سنوياً، باستثناء السودان واليمن وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء وتقلل من تفاوتهم في الفقر.

الكلمات الدالة: الفقر، توزيع الدخل، الدول العربية، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية.

596.indd 13 8/1/22 2:43 PM

596.indd 14 8/1/22 2:43 PM

المقدمة

ازداد تركيز المجتمع الدولي على قضايا تخفيف الفقر في العقود الأخيرة، وأصبح القضاء عليه الهدف الأول في خطة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم بحلول عام 2030. كما تغيّر المفهوم العالمي للفقر تغيراً كبيراً في السنوات الأخيرة، وقد أدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبعاداً إنسانية أعمق في هذا المفهوم تشمل قضايا العيش الكريم واحترام الذات والآخرين والاستبعاد الاجتماعي والحرمان المتعدد. وتسعى الأمم المتحدة إلى القضاء على الفقر في بلدان العالم المختلفة؛ بغرض تعزيز الازدهار والفرص الاقتصادية وزيادة الرفاه الاجتماعي وتوفير أفضل السبل لتحسين معايش الناس في كل مكان.

وتشير تقارير التنمية المستدامة (UNDP, 2018) إلى أن نحو 11% من سكان العالم يعيشون في الفقر المدقع؛ بما يعادل 783 مليون شخص في عام 2018. بينما وصل عدد الأشخاص المشتغلين الذين يتحصلون على أقل من 1.90$ دولار في اليوم إلى نسبة 9.2% في العالم في عام 2017. وعاود الجوع إلى الارتفاع على المستوى العالمي بعد سنوات عديدة من الانخفاض، وذلك لارتفاع معدلات نقص التغذية من نحو 777 مليون شخص في عام 2015 إلى نحو 815 مليون شخص في عام 2016. بينما عانى نحو 151 مليون طفل دون سن الخامسة في عام 2017 من إعاقة النمو، وعانى 51 مليون طفل من نقص الوزن. وارتفعت أسعار الغذاء عالمياً في عام 2016؛ مما انعكس سلباً على الدول النامية التي تستورد الغذاء.

وعلى الرغم من ضخامة الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة في محاربة الفقر عالمياً فإن الكثير من سكان العالم لا يزالون يعيشون في الفقر المدقع

596.indd 15 8/1/22 2:43 PM

والتهميش، وذلك بسبب عدم المساواة في الفرص وعدم عدالة توزيع الدخل. فعلى سبيل المثال، لا يزال الفقر العالمي يرتكز على المناطق الريفية؛ حيث يعيش فيها 80 % من فقراء العالم، بالإضافة إلى تفشي الفقر في المناطق المهمشة، ويحدث التهميش والاستبعاد لأسباب عنصرية (إثنية)، ولسوء معاملة الأقليات والسكان الأصليين في بعض الدول. ففي البرازيل تزداد احتمالية الوقوع في الفقر بنسبة 1.6 مرة في البرازيليين الأفارقة عنهم في رصفائهم البيض خلال الفترة 2004–2012، وفي فيتنام ترتفع نسبة الوقوع في الفقر إلى 3.2 مرات في الأقليات عنها في المجموعات الأخرى في عام 2015. وفي أثيوبيا يزداد فقر التعليم والصحة لنساء الأقلية الصومالية عنها في بقية فئات المجتمع الأخرى؛ حيث لا يتجاوز عدد النسوة الصوماليات اللاتي يكملن المرحلة الابتدائية نسبة 15% من جملة النساء في المناطق الريفية، بينما تصل هذه النسبة إلى 77% في المناطق الأثيوبية الحضرية. وتزداد مخاطر الوقوع في الفقر في الدول التي تواجه ظروفاً خاصة؛ مثل التغيرات البيئية المناخية والنزاع المسلح وفي الدول التي تضعف فيها الجوانب المؤسسية مثل سيادة حكم القانون. وقد ارتفعت حصة الدول ذات النزاع المسلح في عدد الفقراء في العالم من نحو 19% في عام 1990 إلى نحو 41% في عام 2012، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 62% في عام 2030. كما تظهر في هذه الدول 55% من حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة و45% من حالات وفيات المواليد.

وتحتوي هذه الدراسة على خمسة محاور، تبدأ بشرح مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل في المحور الأول، يلي ذلك تحليل لواقع الفقر وتوزيع الدخل في هذه الدول خلال الفترة (1981–2013) في المحور الثاني. ويحلل المحور الثالث من الدراسة ديناميكية الفقر، ويختبر المحور الرابع العلاقة بين الفقر والنمو

596.indd 16 8/1/22 2:43 PM

الاقتصادي من خلال تقدير نماذج قياسية، ويقيّم المحور الأخير محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل تلي ذلك الخاتمة والتوصيات.

أولاً – الإطار النظري للدراسة:

نبيّن في الجزء التالي من الدراسة أهمية تناول الموضوع والمشكلة البحثية التي تناقشها الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمنهجية العلمية التي سيتم استخدامها في العرض والتحليل ونتائج الدراسات السابقة التي ناقشت الموضوع.

(أ) أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة تطور أوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية من أهمية موضوع القضاء على الفقر كهدف رئيسي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الشعوب إلى تحقيقها بحلول 2030. فلا يكون النمو مستداماً إلا إذا شاركت في إنتاجه واستفادت منه كل شرائح المجتمع؛ مما يضمن الاستقرار الاجتماعي وتجنب انزلاق المجتمع إلى النزاع في المستقبل. فتقوم هذه الدراسة بتحليل طبيعة الفقر في الدول العربية وديناميكيته، وإجراء المقارنات الدولية لمؤشراته؛ مثل تطور عدد الفقراء وفجوة الفقر وتفاوت الفقراء في الفقر خلال الفترة 1981–2017 لمعرفة مستوى تغلغل الفقر وانتشاره في المجتمع العربي. كما أن تحليل مؤشرات توزيع الدخل وربطها بمؤشرات الفقر في الدول العربية يمكّن من معرفة دورها في تقليل الفقر. بالإضافة إلى أن تحليل ودراسة مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية يعطي بُعداً حديثاً لموضوع الفقر؛ للأخذ في الاعتبار الجوانب غير الاقتصادية في الفقر.

596.indd 17 8/1/22 2:43 PM

وعلاوة على ذلك يُمكّن تحليل ديناميكية الفقر في الدول العربية من تحديد معدلات تغيُّر عدد الفقراء ومستوى تغلغل الفقر في المجتمع العربي بمرور الوقت. بالإضافة إلى إمكانية تحديد الوقت الكافي للخروج من الفقر في الدول العربية وسيناريوهات معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة لذلك. ويحتاج صانعو القرار والسياسات في الدول العربية لمثل هذه الدراسات لوضع السياسات الاستهدافية التي تساعد على تخفيف الفقر في الأجلين القصير والطويل وتحقيق التنمية الاجتماعية. كما أن اختبار وتقييم العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي تمكّن من معرفة مدى استفادة الفقراء من الزيادة السنوية في النمو الاقتصادي في الدولة؛ فإذا تأكد ثبوت إيجابية هذه العلاقة فإن السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي ستؤدي إلى تخفيف الفقر، ومن ثم سيصلح النمو الاقتصادي كآلية فعالة لمحاربة الفقر في الدول العربية.

كما تنبع أهمية الدراسة من قلة الدراسات الاقتصادية في هذا الموضوع المهم، وخصوصاً الدراسات التجريبية التي تقيّم الأوضاع الراهنة بطريقة علمية وتحاول إيجاد نتائج موثوق بها ومختبرة إحصائياً من خلال قياس الظواهر الاقتصادية موضوع الدراسة والربط بينها وتحليلها وتقييمها؛ ومن ثم تقديم حلول عملية وواقعية لصانعي القرار. وتزداد أهمية دراسة الفقر في الدول العربية في الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع مخاطر الوقوع في الفقر في هذه الدول نسبة إلى التحديات التنموية الكبيرة التي تواجهها. وتتمثل هذه التحديات في قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية مرتبط بعضها مع بعض، ولكن تتفاوت حدتها بين دولة وأخرى.

(ب) مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة على الفقر وتحليل ديناميكيته وتوزيعه في الدول العربية ومعرفة وتيرة تسارع تغيره خلال

596.indd 18 8/1/22 2:44 PM

الفترة من (1981–2013)؛ ومن ثم ربطه بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، وصولاً إلى التنبؤ بالوقت الكافي للنزوح من الفقر في هذه الدول، وتحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في القضاء على هذه الظاهرة في الدول العربية. وقد أجابت الدراسة عن السؤال المحوري الآتي: «كيف تطوّر الفقر في البلدان العربية خلال الفترة من (1981–2017)؟ وما علاقته بالنمو الاقتصادي خلال تلك الفترة؟ وما السياسات الاقتصادية التي تساعد على القضاء عليه؟»، كما أجابت الدراسة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المؤشرات المناسبة لقياس مستوى تغلغل الفقر وانتشاره وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية؟

2- إلى أي مدى يرتبط تطور الفقر بعدالة توزيع الدخل في الدول العربية؟

3- هل استفاد الفقراء في الدول العربية من زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟ وكيف انعكس ذلك على تفاوت الفقراء أنفسهم في مستوى الفقر؟

4- ما مستوى الاستدامة الاجتماعية؟ وما مخاطر الوقوع في الفقر في تلك الدول؟

5- ما أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضته؟

6- ما السياسات الاقتصادية المناسبة للإقلال من الفقر في الدول العربية؟

(ج) أهداف الدراسة:

- معرفة واقع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية ومقارنتها مع دول العالم الأخرى في هذا المجال.
- تحليل ديناميكية الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة من (1980–2017)؛

596.indd 19 8/1/22 2:44 PM

لأن ظاهرة الفقر ترتبط بعوامل مؤسسية وهيكلية لا تتغير إلا بعد مرور وقت طويل. ومن ثم التنبؤ بأوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية مستقبلاً.

- تقييم مقدرة آليات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل على تخفيض فقر الفقراء.
- تقييم مخاطر الوقوع في الفقر في الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضته باستخدام خطوط الفقر الجديدة 1.9$، 3.2$، 5.5$.
- تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية قياسياً.
- وبناءً على التحليل السابق؛ استنتاج السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى تخفيض الفقر والقضاء عليه في المدى البعيد.
- تقييم مستوى الفقر متعدد الأبعاد، الذي يشمل الحرمان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والاستبعاد لبعض أفراد المجتمع لأسباب جهوية أو عنصرية أو دينية. وهذا يوجد في كل المجتمعات العالمية غنيها وفقيرها.

(د) منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهجية الإحصاء الوصفي لتحليل واقع الفقر وتقييمه، وتوزيع الدخل في 14 دولة عربية تتوافر بياناتها خلال الفترة من 1981–2013، كما تستخدم نماذج قياسية لاختبار الاتجاه العام لمؤشرات الفقر وقياس قوة العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي خلال تلك الفترة. بالإضافة إلى استخدام النمذجة القياسية لتحديد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في تلك الدول. وقد أُجريت النمذجة الأخيرة اعتماداً على منهجية تحليل بيانات

596.indd 20 8/1/22 2:44 PM

البانل (Panel). واشتمل النموذج على 9 دول عربية تتوافر بياناتها من الدول المتوسطة الدخل ومنخفضته بهدف معرفة محددات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة من 1996–2014، وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسسية والعوامل الخارجية المرتبطة بأوضاع الاقتصاد العالمي التي تؤثر على هذه الدول، مع الأخذ في الاعتبار اختلافها في الأوضاع الاقتصادية الأولية التي كانت عليها مسبقاً.

شاع استخدام منهجية نماذج بيانات البانل للانحدار (Panel Data Regression Models) في التحليل الاقتصادي القياسي في الآونة الأخيرة، وأصبحت هذه المنهجية إحدى المنهجيات المفضّلة للكتاب والباحثين الاقتصاديين لما لها من سمات ميّزتها عن مناهج الاقتصادي القياسي الأخرى. وتعرف بيانات البانل بالبيانات اللوحية (Panel data) أو البيانات الطولية (Longitudinal data)، وتحتوي هذه البيانات على سلسلة زمنية (Time series) من المشاهدات لعدد من الأفراد (أو الفئات) في بيانات مقطعية عرضية (Cross-section)، ويرمز لاتجاه السلسلة الزمنية بالرمز *(t)* ويرمز لاتجاه الفئات المقطعية بالرمز *(i)*، وربما تأخذ بيانات بانل هياكل أكثر تعقيداً من ذلك. وتتميّز هذه المنهجية بمقدرتها المتزايدة على نمذجة السلوك البشري المعقّد بطريقة أشمل من استخدام نماذج السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية منفردة، بالإضافة إلى أنها أكثر مقدرة على عكس واقعية ومصداقية الأحداث الاقتصادية قيد التحليل (Hsiao, 2005).

ويمكن تمثيل النموذج القياسي الذي يتم تقديره باستخدام منهجية بيانات بانل بالصيغة الرياضية الآتية:

$$Y_{it} = f(X_{it}, \quad \beta) + \delta_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

596.indd 21 8/1/22 2:44 PM

ويتم تمثيل الصيغة الخطية للمتوسط المشروط (Linear conditional mean) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha + X_{it}\ \beta + \delta_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث إن Y_{it} يمثل المتغيّر التابع، X_{it} يمثل مجموعة من المتغيّرات المستقلة، ε_{it} هي حد الخطأ في النموذج (Error term) لعدد من الوحدات المقطعية ($i= 1, 2, 3, \ldots\ldots, M$)، وذلك في عدد من الفترات الزمنية ($t= 1, 2, 3, \ldots\ldots, T$). أما المعلمة α ؛ فتمثّل الحد الثابت الكلي في النموذج، بينما تمثّل المعلمات δ_i ، γt الآثار الثابتة (أو العشوائية) للوحدات المقطعية والفترات الزمنية على التوالي. ويتميّز نموذج بيانات بانل بالعديد من المزايا نذكر منها –على سبيل المثال–:

1– ارتفاع حجم العينة أو عدد المشاهدات في هذا النموذج مقارنة بالنماذج الأخرى؛ مما يحسّن أداء النموذج القياسي ويزيد من جودته وموثوقيته.

2– إتاحة إمكانية تحليل ديناميكية الوحدات المقطعية (Cross-section units) بمرور الوقت.

3– إتاحة إمكانية دراسة النماذج السوقية الاقتصادية المعقّدة، بما في ذلك المتغيرات التي لا تتأثر بالزمن (Time-invariant variables)؛ مثل النوع البشري والعرق (Baltagi, 2005).

ويتناسب نموذج بيانات بانل مع الدراسة الحالية؛ لأنه يتيح إمكانية تحليل مؤشرات الفقر والنمو الاقتصادي لمجموعة من البلدان العربية (التي ستمثل لاحقاً الفئات أو الوحدات المقطعية، ويرمز لها بالرمز (i) في الصيغة الرياضية)، وذلك لفترات زمنية طويلة (ويرمز لها بالرمز (t)) في آن واحد؛ مما

596.indd 22 8/1/22 2:44 PM

يمكّن من تحليل العوامل المؤثرة على الفقر والنمو الاقتصادي كظواهر عامة في عدد من البلدان ولفترات زمنية طويلة.

واعتمدت هذه الدراسة على قاعدة بيانات البنك الدولي في الفقر، باستخدام برنامج Povcalnet، الذي يوفره البنك كأداة تحليلية تساعد الباحثين على تقييم وتقدير الفقر المطلق في الدول المختلفة. كما استخدمت قاعدة بيانات بين العالمية (Penn World Tables) ومؤشرات التنمية العالمية (World development Indicators) في نماذج النمو الاقتصادي في الدول العربية.

وتعتبر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة أحدث بيانات متوافرة في قواعد البيانات الدولية في مجال الفقر. وعموماً، تأتي هذه البيانات من البنك الدولي الذي يجمعها من خلال إجراء المسوح الإحصائية لدخل ونفقات الأسر في الدول المختلفة بمساعدة السلطات المحلية، وتستغرق هذه المسوحات وقتاً طويلاً وميزانيات ضخمة، مثلها مثل مسوحات التعداد السكاني، وتتفاوت تواريخ صدور هذه البيانات في الدول المختلفة. وبما أن التحليل والمقارنة يتطلبان تكامل كل البيانات وتجانسها بين الدول العربية المشمولة في الدراسة، فإن فترة الدراسة المذكورة (1981–2013) تُمثل أحدث فترة متاحة لدراسة الفقر في كل هذه الدول. ويقوم برنامج E-view بتعديل العينة ذاتياً عند تفاوت عدد السنوات المتاحة للتحليل الإحصائي في نموذج البانل (Panel Model) حتى تصبح عينة متجانسة بين كل الدول المشمولة في التحليل.

وقد اختارت الدراسة فترة طويلة نسبياً لتتمكن من تحليل طبيعة الفقر وديناميكيته في الدول العربية لمعرفة اتجاهات تطور عدد الفقراء وفجوة الفقر وتفاوت الفقراء في الفقر. علماً بأن عدد الدراسات التي حللت ديناميكية الفقر

596.indd 23 8/1/22 2:44 PM

في الدول العربية ضئيلة جداً؛ مما يجعل المساهمات البحثية ذات قيمة مضافة عالية في هذا المجال.

أما اختيار الفترة الزمنية (1996–2014) لنمذجة محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية؛ فالغرض منها إدراج العوامل المؤسسية والحوكمة الرشيدة كعوامل مُفسّرة ومحددة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، ولم تكن البيانات متاحة لهذه المتغيرات قبل عام 1996؛ حيث بدأ البنك الدولي في إصدار تقارير حول هذه المؤشرات على المستوى العالمي في ذلك التاريخ.

وتتوافر بيانات 14 دولة عربية فقط في قاعدة البيانات الدولية للفقر في البنك الدولي، وهي: الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس وفلسطين واليمن. ومن ثم تستثني هذه القاعدة دول الخليج الست، بالإضافة إلى ليبيا والصومال.

وقد قامت الدراسة على مبدأ أن الفقر يرتبط بمستوى دخل الفرد وإنفاقه بغض النظر عن طبيعة اقتصاد الدولة التي يعيش فيها (نفطي أو غير نفطي)، بالإضافة إلى وضع الفرد الجغرافي، سواء كان في الريف أم في الحضر. وقد أخذت الدراسة في الاعتبار معدل النمو الديمغرافي لاعتمادها على قيم نمو دخل الفرد؛ حيث إن دخل الفرد هو: الدخل الكلي (الناتج الكلي) مقسوماً على عدد السكان. ويمثّل نمو دخل الفرد الفرق بين نمو الناتج الكلي ونمو السكان.

إن القضاء على الفقر يتطلب إدراك أهمية تحليل ديناميكية الفقر والتمييز بين الفقر المستمر والعابر والمتكرر الذي يعود فيه الفقير إلى الفقر بعد التعافي منه. فتتجاوز ديناميكية الفقر الفهم البسيط له الذي يرتكز على أن الفقراء هم من كان دخلهم تحت خط الفقر، ولا يأخذ في الاعتبار تغيّر أوضاع الفقر بمرور الوقت؛ فخروج الأفراد من الفقر لفترة وجيزة لا يعني عدم عودتهم إليه مرة

596.indd 24 8/1/22 2:44 PM

أخرى؛ مما يتطلب أن تركز السياسة الاقتصادية على تأكيد بقاء الأفراد خارج نطاق الفقر بشكل مستدام.

(هـ) الدراسات السابقة:

على المستوى العالمي، أكدت العديد من الدراسات التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي في العقود الماضية أن أهم أسباب انخفاض الفقر هو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتشمل هذه الدراسات دراسة (Polnick and Skidmore, 1975)، ودراسة (Aaron, 1967)، ودراسة (Perl and Solnick, 1971)، ودراسة (Adams, 2002). وقسّم (Beeghley, 1988) أسباب الفقر في أمريكا إلى أسباب شخصية تعود إلى الفرد الفقير نفسه وأسباب هيكلية في الدولة. فترجع أسبابه الشخصية إلى فقدان الفرد لوظيفته، ضعف المهارات الفردية، حجم الأسرة، سن الزواج، التمييز ضد السود واللاتينيين، الأسر التي تقودها المرأة. أما الأسباب الهيكلية؛ فتتمثل في إعادة استنساخ النظام الطبقي، السياسات الاقتصادية، الدائرة المفرغة للفقر، هيكل العمليات الانتخابية، هيكل الاقتصاد، التمييز المؤسسي بين الجنسين والتمييز المؤسسي العرقي. وقد وافق عام 2018 مرور 50 عاماً على انطلاق الحملة الأمريكية لمحاربة الفقر، التي بدأت عام 1968. وأوضحت دراسة (Gloud and Schieder 2018) أن الفقر ما زال قائماً في أمريكا على الرغم من الجهود التي بذلت في هذه الحملة. وما زالت معدلات الفقر في العرقية السوداء تعادل أكثر من ضعف نظيراتها في العرقية البيضاء؛ فقد انخفضت نسبة الفقر في الأمريكان السود من 34.7% في عام 1968 إلى 22.8 %في عام 2016؛ بينما انخفضت هذه النسبة في الأمريكان البيض من 10% عام 1968 إلى 8.8%عام 2016. وفي الولايات المتحدة ككل، انخفضت نسبة الفقر من 12.8% في عام 1968 إلى نسبة 12.7% في عام 2016.

596.indd 25 8/1/22 2:44 PM

وعلى الرغم من تباين أسباب الفقر بين أمريكا والدول العربية لاختلاف طبيعة وهياكل الإنتاج بينهما واختلاف مستويات التنمية البشرية، فإن الطرفين متفقان في بعض العوامل المسببة للفقر؛ على سبيل المثال: العوامل الديمغرافية والمؤسسية؛ مثل التمييز ضد الأقليات وحجم الأسرة وقيادة المرأة للأسرة. كما تعكس الدراسات الأمريكية أن الإقلال من الفقر قد يستغرق وقتاً طويلاً. وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات الأمريكية السابقة في جملة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها تفسير أسباب الفقر؛ مثل العوامل الديمغرافية والمؤسسية، بالإضافة إلى الأهمية البالغة لعامل الزمن في محاربة الفقر. واختلفت عنها في جوانب أخرى تم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال: العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي والسياسات الكلية؛ مثل مستوى الاستقرار الاقتصادي ونظام سعر الصرف المتبع في البلد العربي وانعكاس ذلك على الفقراء، ولهذه الأسباب اختلفت نتائج هذه الدراسة مع الدراسات الأمريكية.

ومن الدراسات العالمية المشهورة القديمة التي بحثت العلاقة بين الفقر وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي دراسة كوزنت (Kuznet, 1955)، التي أشارت إلى ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر بسبب العلاقة العكسية بين الفقر وتوزيع الدخل، التي تأخذ شكل «U» مقلوبة. فكلما زاد النمو الاقتصادي زاد سوء توزيع الدخل؛ ومن ثم زاد الفقر في المجتمع، ثم انعكس هذا الوضع بعد الوصول إلى مستوى مرتفع من الدخل؛ فتزداد عدالة توزيع الدخل بزيادة النمو الاقتصادي. ولكن العديد من الدراسات التطبيقية قامت بإبطال هذه النظرية؛ مثل دراسة رفاليون (Ravallion, 1995)، ودراسة (Deininger and Squire, 1998)، ودراسة (Schultz, 1998)، ودراسة (Bruno et al, 1998). وأصبح شبه المجمع عليه بين الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي لا يؤثر على مستوى عدالة توزيع الدخل في المجتمع؛ بمعنى أن النمو الاقتصادي لا يزيد سوء توزيع الدخل، كما افترض كوزنت (Kuznet).

596.indd 26 8/1/22 2:44 PM

وعلى العكس أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض الفقر في الدول النامية؛ مثل دراسة (Squire, 1993) ، التي أجريت على عينة من 24 دولة، تبين من خلالها أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 10% تقود إلى تخفيض الفقر بنسبة 24%. وبالمثل توصلت دراسة (Bruno et al, 1998) إلى أن زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 10% ترتبط بانخفاض الفقر بنسبة 21.2% في عينة من 20 دولة نامية خلال الفترة من 1984–1993. كما أثبتت الدراسة السابقة أن أي تغير طفيف في إعادة توزيع الدخل في المجتمع يؤدي إلى تغير كبير معتبر في مستوى الفقر في الدولة.

وتناولت بعض الدراسات التطبيقية موضوع الفقر وتوزيع الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ مثل دراسة (Mthuli Ncube et al 2013). وبينت هذه الدراسة أنماط الفقر وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 1985–2009. وركزت على أثر عدم العدالة في توزيع الدخل على الفقر والنمو الاقتصادي في تلك الفترة. وتوصلت إلى أن عدم العدالة في توزيع الدخل قد أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة الفقر في المنطقة. كما يتأثر النمو الاقتصادي في المنطقة بعوامل أخرى، تشمل سعر الصرف ومعدلات التضخم والإنفاق الحكومي ومستوى التعليم الابتدائي.

وقد أثمرت جهود المعهد العربي للتخطيط في الكويت في تعزيز التنمية العربية ومحاربة الفقر عن مجموعة كبيرة من الدراسات في مجال الإقلال من الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، التي تشمل: (2002 ، 2003 ، 2005A ، 2005B ، 2006 ، 2009 ، 2010) ، علي وفان (2007)، العباس (2001)، العباس ولامام (2007)، بابكر (2007)، العباس ورزاق (2010)، وغيرها من الدراسات المتوافرة على موقع المعهد على الإنترنت.

596.indd 27 8/1/22 2:44 PM

وحاولت دراسة (علي، 2003) الإجابة عن السؤال حول مدى تطابق مستويات الاستفادة من النمو الاقتصادي بين فئات المجتمع المختلفة بما فيها الفقراء، وأثبتت الدراسة أن الفقراء أقل استفادة من زيادة النمو الاقتصادي مقارنة مع غيرهم من فئات المجتمع الأخرى، وذلك بنسبة 63% من المتوسط، وتراوح نسب الاستفادة في الدول العربية بين نسبة 40% في موريتانيا كأدنى نسبة و80% في تونس كأعلى نسبة من متوسط الاستفادة. كما أوضحت دراسة (علي، 2003) عن أثر العولمة على الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية أن الفقراء يستفيدون بنسبة 50%من نمو دخل الفرد الناجم عن التجارة الخارجية، وتزيد مستويات عدم عدالة توزيع الدخل بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنخفض بزيادة الهجرة الخارجية من الدول العربية إلى أمريكا، ولا تتأثر بمشاركة الدول العربية في التجارة الخارجية.

وبحثت دراسة القدسي (2002) اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل من ناحية وبين البطالة والفقر من الناحية الأخرى، وخلصت إلى أن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصادات العربية قد اقترن بتحسن في عدالة توزيع الدخل، كما يرتبط الفقر بالبطالة اللذين يقع ضحيتهما الأفراد بسبب ضعف التعليم وانخفاض الأجر والعيش بالمناطق الريفية. وتناولت دراسة مسكوب (Messkoob, 2008) العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل والفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من النمو الاقتصادي المطرد في معظم هذه الدول فإن المنطقة حققت مكاسب متواضعة جداً في الحد من الفقر أو زيادة التشغيل، خصوصاً بالنسبة لفئة الشباب.

وقد توافقت هذه الدراسة في بعض نتائجها مع الدراسات السابقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإن اختلفت عنها في المنهجية والفترة الزمنية وتخصيص النموذج. فدراسة (Mthuli Ncube, 2014) –على سبيل المثال–

596.indd 28 8/1/22 2:44 PM

ركزت في النموذج التطبيقي على الفترة من (1985–2009)، بينما ركزت الدراسة الحالية على الفترة (1981–2013). واختلفت الدراستان في المتغيرات المستخدمة والنهج الإحصائي. وتطابقت نتائج هذه الدراسات في العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي؛ مثل سعر الصرف، الاستهلاك الحكومي، التضخم، الأوضاع الأولية، واختلفت عنها في تضمين هذه الدراسة لعوامل مرتبطة بالحوكمة الرشيدة والمؤسسية، التي تم إثبات قوة تأثيرها على الفقر من خلال النموذج. وفي جانب العلاقة الديناميكية بين الفقر والنمو الاقتصادي، تعتبر هذه الدراسة بمثابة امتداد للدراسات السابقة، وتؤكد الكثير من النتائج التي توصلت إليها في هذه العلاقة، ولكنها تتميّز عنها من جانب المنهجية العلمية والإحصائية والفترة الزمنية.

ففي المنهجية العلمية، تستخدم هذه الدراسة –على سبيل المثال– مؤشر موردخ (Morduch, 1998) لاحتساب الوقت الكافي للخروج من الفقر، وهذا المؤشر لم يستخدم في تلك الدراسات، بالإضافة إلى الاختلاف في طريقة تخصيص النموذج القياسي والمتغيرات التقليدية والحديثة المستخدمة فيها.

وتوافقت هذه الدراسة مع دراسة القدسي (2002) في إثبات العلاقة الإيجابية بين ارتفاع مستوى الدخل وتحسن عدالة توزيع الدخل، وإن اختلفت معها في الفترة الزمنية والمتغيرات المستخدمة والمنهجية الإحصائية. بالإضافة إلى تحليل هذه الدراسة للفقر وفقاً لتقسيمات الفقر العددي، فجوة الفقر وشدة الفقر. وبالمثل اختلفت هذه الدراسة عن دراسة (Messkoub, 2008) في اعتماد الأخيرة على الإحصاء الوصفي وعدم تقديمها لنموذج قياسي لإثبات نتائج الدراسة.

يتبيّن من السرد السابق أن معظم الدراسات العربية والعالمية في الفقر تؤكد الدور الإيجابي الذي يلعبه النمو الاقتصادي في الإقلال من الفقر، بالإضافة إلى تأكيد أهمية إعادة توزيع الدخل في المجتمع. وتسعى هذه الدراسة إلى

596.indd 29 8/1/22 2:44 PM

اختبار هذه العلاقات باستخدام قاعدة بيانات جديدة، تتيح إمكانية التحليل القياسي لفترات زمنية أطول وبمؤشرات متعددة لقياس الفقر في المجتمع. وسنبدأ في المحور التالي ببيان التطور التاريخي لمفهوم الفقر وشرح أبعاده.

ثانياً – مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل وطرق قياسها:

سنتناول في هذه الجزء من الدراسة مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل وطرق قياسها والعلاقة بينها والتنمية المستدامة والعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي؛ وذلك تمهيداً لتحليل واقع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية ووصولاً إلى اختبار العلاقات بين الفقر وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي إحصائياً والخروج بتوصيات للدول العربية في الإقلال من الفقر وعدالة توزيع الدخل.

(أ) مفاهيم الفقر:

يهدف هذا المحور من الدراسة إلى التعريف بالفقر وبيان تطور مفهومه عالمياً خلال الفترة 1900–2017، ويترتب على التحديد الدقيق لمفهوم الفقر تحديد السياسات والإستراتيجيات الملائمة لتخفيف الفقر ومحاربته ومعرفة المستوى المطلوب من التدخل الحكومي والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في ذلك. وعلى الرغم من توافر الفهم العام لمعنى الفقر فإن تعريفه ما يزال من الأمور المتنازع عليها بين الكتّاب والمهتمين بأمره؛ وذلك بسبب تشابك العوامل المادية والأخلاقية التي تنتج عنها ظاهرة الفقر؛ مما يؤدي إلى تعقيد قياس الفقر. وعرّفت الأمم المتحدة (1995) الفقر المطلق بأنه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم والمعلومات. وفي غالب الأحوال ينتج الفقر عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة في المجتمع. ثم تطوّر تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)

596.indd 30 8/1/22 2:44 PM

للفقر ليتضمن بعداً إنسانياً أعمق، يشمل عدم مقدرة الأفراد على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية واكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والوصول إلى الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معيشي كريم.

وتهدف تعريفات الفقر إلى توفير صيغة لقياس مستوى الحرمان الذي يعانيه الفرد أو الأسرة، والذي من الممكن قياسه اقتصاراً على الموارد فقط؛ مثل الدخل والأصول المالية، أو اقتصاراً على القدرات؛ مثل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا. وتكمن الصعوبة العملية في إيجاد المؤشرات المناسبة التي تترجم هذه المفاهيم إلى معايير قابلة للقياس والمقارنة. وقد أدى التباين في المؤشرات القياسية إلى استخدام بعض مفاهيم الفقر في الأدبيات الاقتصادية بصورة تبادلية ومشتركة، كما هو الحال في مفاهيم الحرمان النسبي والاستبعاد الاجتماعي والهشاشة. لهذه الأسباب ولطبيعة الدراسة الحالية التطبيقية سنختار تعريف الفقر الذي يرتكز على خطوط الفقر العالمية وفقاً لمعايير البنك الدولي Jolliffe and Prydz (2015) and Ferreira et al. (2015) على النحو الآتي:

- الفقر المطلق (Absolute Poverty): هو العيش على أقل من 1.9$ دولار في اليوم.
- الفقر المعتدل (Moderate Poverty): هو العيش على أقل من 3.1$ دولارات في اليوم.

ويمكن تقسيم الفقر إلى فقر مطلق وفقر عام (Absolute poverty and Overall poverty). وتشير جوانا ماك (Joanna Mack 2016) إلى أن الفقر المطلق يتمثّل في الحرمان الحاد أو الجوع أو موت الأفراد في أعمار مبكرة أو المعاناة، ويعكس الفقر المطلق الحاجات الملحة العاجلة للفقراء. ولا يعتمد الفقر المطلق على دخل الفرد فقط ولكن يعتمد أيضاً على مستوى توافر هذه

596.indd 31 8/1/22 2:44 PM

الخدمات في المجتمع وإمكانية الحصول عليها. أما الفقر العام؛ فيشتمل على عدة مظاهر، منها: افتقار الأفراد للدخل والموارد (أو العوامل الإنتاجية) التي تمكن من استدامة المعاش وانتشار الجوع وسوء التغذية والافتقار للتعليم والخدمات الأساسية الأخرى؛ مثل الافتقار إلى المأوى والمسكن وتفشي الأمراض وازدياد عدد حالات الوفيات بسبب المرض والبيئة غير الآمنة والاستبعاد الاجتماعي والتمييز وعدم القدرة على المشاركة في صنع القرار المدني. ويوجد الفقر العام في كل دول العالم غنيها وفقيرها، ولكن يكثُر في الدول النامية؛ بسبب كثرة تعرض الأفراد للمخاطر التي تقود إلى الفقر؛ مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات السياسية والركود الاقتصادي المحلي أو العالمي. ويمكن تقسيم الفقر وفقاً لخط الفقر إلى: فقر مطلق، وفقر نسبي، وفقر حاد، وسنستعرض هذه التعريفات عند شرح مقاييس الفقر.

وعلى الرغم من التقدم الذي حدث في تخفيض عدد الفقراء عالمياً، فإنه قد ازداد في كثير من الدول؛ لعدة أسباب، منها انهيار الدولة نفسها، أو عدم مقدرتها على التحكم في حدودها المجاورة لمناطق الصراع. وأوضحت دراسات الفقر المتعدد الأبعاد أن الفقر ينتج عن حرمان الفقراء من الوصول إلى الفرص والمهارات والنفوذ السياسي والشبكات الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى وقوعهم في الفقر واستمرارهم فيه (تقرير التنمية العربية، 2015). ويجعل بعض الفقراء في دائرة مغلقة من الفقر، خصوصاً ذلك الذي يرتبط بعدم العدالة الاجتماعية التي تعمل من خلال طرق وآليات رسمية وغير رسمية. كما يرجع الفقر إلى عدم تقاسم عوائد النمو الاقتصادي بصورة عادلة بين أفراد الدولة وإلى الأزمات الاقتصادية التي تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومما زاد من عدم العدالة الاجتماعية حديثاً انتشار العولمة والتغيرات التكنولوجية، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية العامة وسياسات إعادة توزيع الدخل التي انتهجتها بعض الدول.

596.indd 32 8/1/22 2:44 PM

تطور مفهوم الفقر تطوراً سريعاً خلال القرون الأربعة الماضية، ابتداءً من ارتباط الفقر بانخفاض دخل الفرد، ومروراً بإدخال مفاهيم الحرمان النسبي والمتعدد، ووصولاً إلى أخذ عامل الزمن في الاعتبار، وإدراج قضايا احترام النفس وعدم مقدرة الفرد على مشاركة المجتمع ومواكبته اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وغيرها من الجوانب الأخرى، التي ما تزال مثار الجدل بين الاقتصاديين. وتتمثل أهم القضايا التي تم إدراجها في مفهوم الفقر ما يأتي: فقر الدخل والاستهلاك (Income and consumption poverty)، التنمية البشرية (Human Development)، الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion)، مستوى الرفاهية (أو سوء الحال) (Well-being and ill-being)، نقص القدرات وعدم المقدرة على أداء دور إيجابي في المجتمع (Lack of capabilities and functioning)، الهشاشة أو التعرض للمخاطر (أو القابلية للإصابة)، (Vulnerability)، عدم استدامة أسباب المعاش (Livelihood Unsustainability)، الحرمان النسبي (Relative deprivation)، الحرمان المتعدد (Multiple deprivation) وغيرها من القضايا ذات الصلة (UNDP, 2006).

تقييم الأمم المتحدة لمستوى تحقيق أهداف الألفية الثالثة التنموية (MDGs):

أوضح تقرير الأمم المتحدة في عام 2015 أن معدلات الفقر المدقع قد انخفضت في الدول النامية عموماً من نسبة 47% في عام 1990 إلى نسبة 14% في عام 2015. وانخفض عدد الفقراء عالمياً بأكثر من النصف، وذلك من 1.9 مليار شخص في عام 1990 إلى 836 مليون شخص في عام 2015. كما انخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في الدول النامية إلى النصف، وذلك من نسبة 23.3% خلال الفترة من 1990–1992 إلى نسبة 12.9% خلال الفترة 2014–2016. وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول النامية

596.indd 33 8/1/22 2:44 PM

من نسبة 83% في عام 2000 إلى نسبة 91% في عام 2015. وبالمثل، ارتفع مستوى المساواة بين الجنسين عالمياً وازداد عدد النساء في المجالس البرلمانية بنسبة 90% من الدول النامية (The UN- MDGs Report, 2015).

وتحسنت المؤشرات الصحية في الدول النامية؛ فانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 90 طفلاً لكل ألف طفل في عام 1990 إلى 43 طفلاً في عام 2015؛ بمعنى أنها انخفضت إلى أقل من النصف. كما انخفضت حالات وفيات الأمهات في الولادة بنسبة 45% عالمياً. وانخفضت حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة الطبيعية بنسبة 40% عالمياً؛ وذلك من 3.5 ملايين شخص في عام 2000 إلى 2.1 مليون شخص في عام 2013. وارتفع عدد الأشخاص الذين يحصلون على مصادر مياه شرب نظيفة عالمياً من 76% في عام 1990 إلى 91% في عام 2015. كما ازداد حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بنسبة 66% بين عامي 2000 و2014 لتصل إلى 135 مليار دولار (The UN- MDGs Report, 2015) .

خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030:

وضعت الصيغة النهائية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2014، التي اعتمدتها الأمم المتحدة رسمياً في نيويورك في سبتمبر 2015. والتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (الأمم المتحدة، 2016). وتهدف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إلى تحقيق 17 هدفاً، هي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، توفير الصحة الجيدة والرفاه، توفير التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية، إيجاد العمل اللائق وزيادة النمو الاقتصادي، توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، تعزيز الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من عدم

596.indd 34 8/1/22 2:44 PM

المساواة في توزيع الدخل، استدامة المدن والمجتمعات المحلية، الاستهلاك والإنتاج المسؤولون، حماية المناخ، حماية الحياة تحت الماء، والحياة البرية، تعزيز السلام والعدل والمؤسسية، وعقد الشراكات الدولية لتحقيق هذه الأهداف. وتتمثّل أهم المبادئ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في المساواة والشمولية. وتؤكد هذه الأهداف أهمية مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية أو عدم التخلي عن أي شخص فيه (Ensuring that no one is left behind) (Human Development Report, UNDP, 2016).

ويرتكز النموذج العالمي الجديد للاستدامة على العلاقات التفاعلية والتشابكية بين البنية التحتية (Infrastructure)، وعدم المساواة (Inequality) وبناء المنعة (مقاومة الهزات Resilience) من خلال آليات تمكينية هي التكنولوجيا والمؤسسية. ويقصد بالذين يتخلى المجتمع عنهم المرأة والأقليات والسكان الأصليون في بعض الدول وذوو الحاجات الخاصة وفئة الشباب، وغيرها من الفئات المستضعفة. ويبرز التحدي الكبير في هذا النموذج في إمكانية الترجيح والموازنة بين الأهداف الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية؛ لأن تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية قد يتطلب التضحية بالكفاءة الاقتصادية (Human Development Report, UNDP, 2016).

(ب) العلاقة بين الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل (Poverty and Inequality):

يرتبط مستوى تغلغل الفقر في المجتمع بمستوى عدالة توزيع الدخل؛ فينخفض الفقر بزيادة عدالة توزيع الدخل؛ الأمر الذي جعل الاقتصاديين يجعلون عدالة توزيع الدخل من أهم آليات محاربة الفقر، كما أوردنا في المحور السابق من الدراسة. وقد أوضح الاقتصادي (ديخانوف Dikhanov, Y. 2005) أن خُمس سكان العالم يمتلكون ما يقارب ثلاثة أرباع ثروة العالم (نحو نسبة 74% منها)، بينما يمتلك الخُمس الأفقر من سكان العالم 1.5% فقط من الثروة؛

596.indd 35 8/1/22 2:44 PM

مما يدل على سوء توزيع الدخل في العالم، وهو ما ينعكس سلباً على مستويات الفقر فيه.

وتؤدي زيادة النمو الاقتصادي التي تصحبها إعادة توزيع الدخل إلى تخفيض الفقر في المجتمع. وعموماً يمكن تخفيض الفقر من خلال قناتين مهمتين، هما:

1- زيادة النمو الاقتصادي في الدولة.

2- إعادة توزيع الدخل في الدولة.

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية التطبيقية؛ مثل دراسة (Dollar and Kraay, 2002)، أن زيادة دخل الفرد في الدولة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة دخل الفرد الفقير بنسبة 1%؛ ومن ثم إلى انخفاض مستوى الفقر في الدولة. وتتمثّل الأنشطة ذات الأولوية في محاربة الفقر، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-2016)، في الآتي:

- تحسين فرص الحصول على سبل العيش المستدامة وفرص زيادة الأعمال والموارد الإنتاجية للأفراد.
- توفير إمكانية حصول جميع الأفراد على الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- تطوير نظم الحماية الاجتماعية للأفراد بصورة تدريجية؛ وذلك لدعم الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم.
- تمكين الفقراء ومنظماتهم من مواقع صنع القرار في الدولة ومنحهم صلاحيات أكبر.
- معالجة آثار الفقر غير المتكافئة على المرأة.
- العمل مع المانحين والمتلقين للمنح على تخصيص حصص أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر.
- تكثيف التعاون الدولي للقضاء على الفقر.

596.indd 36 8/1/22 2:44 PM

(ج) مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الدخل:

يُعرف الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة. وفي غالب الأحوال ينتج الفقر عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة في المجتمع. ويمكن تقسيم الفقر إلى: فقر مطلق، وفقر عام (Absolute poverty and Overall poverty). وتشير جوانا ماك (Joanna Mack, 2016) إلى أن الفقر المطلق يتمثّل في الحرمان الحاد أو الجوع أو موت الأفراد في أعمار مبكرة أو المعاناة، أما الفقر العام؛ فيشتمل على عدة مظاهر، منها: افتقار الأفراد إلى الدخل والموارد (أو العوامل الإنتاجية) التي تمكن من استدامة المعاش وانتشار الجوع وسوء التغذية والافتقار إلى التعليم، والخدمات الأساسية الأخرى مثل الافتقار إلى المأوى والمسكن وتفشي الأمراض وازدياد عدد حالات الوفيات بسبب المرض والبيئة غير الآمنة، والاستبعاد الاجتماعي والتمييز وعدم القدرة على المشاركة في صنع القرار المدني. ويوجد الفقر العام في كل دول العالم غنيها وفقيرها، ولكن يكثُر في الدول النامية بسبب كثرة تعرض الأفراد للمخاطر التي تقود إلى الفقر مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات السياسية والركود الاقتصادي المحلي أو العالمي. والفقراء هم الذين يقع دخلهم (أو إنفاقهم) تحت خط الفقر. وإذا توافرت البيانات الكافية عن مستوى رفاهية المجتمع؛ مثل دخل الفرد وخط الفقر، فإنه يمكن استخدام أربعة مقاييس أو مؤشرات لتحديد مستوى تغلغل الفقر وانتشاره في المجتمع على النحو التالي:

596.indd 37 8/1/22 2:44 PM

(1) مؤشر عدد الفقراء (Headcount Index):

وفقاً لكل من (Haughton and Khandker, 2009) يقيس هذا المؤشر نسبة الفقراء في العدد الكلي للسكان في الدولة أو المنطقة، وهو مؤشر شائع الاستخدام ومألوف؛ لأنه سهل الفهم والاحتساب، ويرمز له بالرمز (P_0) ويعطى بالصيغة الرياضية الآتية:

$$P_0 = {}^{N_P}/_{N}$$

حيث إن N_P هي عدد الفقراء ، N هي العدد الكلي للسكان. على سبيل المثال: إذا كان عدد السكان هو 2000 نسمة وكان عدد الفقراء هو 400 فقير، فإن مؤشر الفقر العددي (P_0) يساوي:

$$P_0 = (400/2000)*100\% = 20\%$$

ويؤخذ على هذا المؤشر عدم قدرته على وصف مستوى فقر الفقراء.

(2) مؤشر فجوة الفقر (P_1) (Poverty Gap Index):

يقيس هذا المؤشر مدى بُعد الفرد أسفل خط الفقر (فجوة الفقر كنسبة من خط الفقر). ومجموع فجوات الفقر يعطي التكلفة الأدنى لإزالة الفقر في المجتمع إذا أُجيد استهداف التحويلات الحكومية للفقراء. ورياضياً، فإن فجوة الفقر للفرد المعين (G_i) هي الفرق بين خط الفقر (z) ودخل الفرد المعين (y_i)، أما الأفراد الذين يزيد دخلهم عن مستوى خط الفقر؛ فإن فجوة الفقر لهم تساوي صفراً، مما يعني أن فجوة الفقر للفرد المعين (G_i) هي:

$$G_i = (z - y_i) \quad , I\,(y_i < z)$$

ومن ثم يمكن كتابة مؤشر فجوة الفقر (P_1) في المجتمع على النحو الآتي:

596.indd 38 8/1/22 2:44 PM

$$P_1 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \frac{G_i}{z}$$

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر في قياس الفقر فإنه لا يعكس مستوى تغير عدم المساواة (Inequality) بين الفقراء (المرجع السابق، (علي، 2002)).

(3) مؤشر شدة الفقر (أو مؤشر مربع فجوة الفقر (P2)):

The Squared Poverty Gap (Poverty Severity) Index

يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار عدم المساواة بين الفقراء أنفسهم في مستوى الفقر. وهو أحد معايير Foster-Greer-Thorbecke (FGT) للفقر. ويقوم هذا المؤشر بحساب متوسط مرجح لمربعات فجوات الفقر بالنسبة لخط الفقر، ويمكن صياغته رياضياً بالمعادلة الآتية:

$$P_a = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \left(\frac{G_t}{z}\right)^a$$

حيث إن : N هي حجم العينة، z هي خط الفقر، G_t هي فجوة الفقر، a هي معلمة ($a \geq 0$)، و كلما كانت قيمة هذه المعلمة كبيرة، كان وزن موقع أفقر الفقراء أكبر على النحو الآتي:

- عندما تكون (a = 0)، فإن هذا المؤشر يتحوّل ببساطة إلى مؤشر عدد الفقراء P_0 (Headcount Index).
- عندما تكون (a = 1)، فإن هذا المؤشر يتحوّل إلى مؤشر فجوة الفقر P_1 (Poverty Gap Index).
- عندما تكون (a = 2)، فإن هذا المؤشر يتحوّل إلى مؤشر شدة الفقر P_2 (Poverty Severity Index).

596.indd 39 8/1/22 2:44 PM

(4) مؤشر واتس The Watts Index:

وهو من أوائل مقاييس الفقر ذات الحساسية مع توزيع الدخل في المجتمع. وقد طوّره واتس في عام 1968، ويعطى بالمعادلة الرياضية الآتية:

$$W = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}[In\,(z) - In\,y_t]$$

حيث إن : N هو عدد الأفراد الفقراء الذين يتم ترتيبهم بشكل تصاعدي بحسب الدخل (أو الإنفاق)، y_t هي الدخل (أو الإنفاق)، z هي خط الفقر. وقد استخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في دراسات الفقر لاستنتاج مؤشرات انتشار الفقر الأخرى. ولكن يندر استخدامه على المستوى العملي الميداني (Haughton and Khandker, 2009).

مقاييس عدم عدالة توزيع الدخل Inequality Measures:

يشمل مفهوم عدم عدالة توزيع الدخل (Inequality) المجتمع كله، ولا يقتصر على فئة الفقراء فقط؛ ومن ثم فهو مفهوم أوسع من مفهوم الفقر. وتُستخدم العديد من المؤشرات الإحصائية في قياس عدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع، وأهمها:

1- عُشر التشتت النسبي Decile Dispersion Ratio:

ويعد من أبسط مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمع، وهو مقياس مألوف وشائع الاستخدام، وهو نسبة متوسط الاستهلاك (أو الدخل) لأغنى 10% من السكان إلى متوسط نسبة أفقر 10% من السكان. ويقيس هذا المؤشر النسب المئوية الأخرى لتوزيع الدخل؛ مثل استهلاك أعلى 5% مع استهلاك أدنى 5% من السكان. ومن عيوبه أنه لا يأخذ في الاعتبار مستوى عدم

596.indd 40 8/1/22 2:44 PM

عدالة توزيع الدخل في الطبقات الوسطى في المجتمع؛ بمعنى أنه يتجاهل واقع الحال بين العُشر الأعلى (أعلى 10%) والعُشر الأدنى (أدنى 10%). بالإضافة إلى أنه يتجاهل عدم العدالة في العُشر العُلوي والعُشر السُّفلي في المجتمع.

2 – معامل جيني The Gini Coefficient:

وهو مقياس شائع الاستخدام ومحبوب، وتتراوح قيمته بين (0 و 1). فإذا كانت قيمة المؤشر صفراً، فإنها تعني العدالة التامة في توزيع الدخل (Perfect Equality) في المجتمع. وإن كانت قيمته الواحد الصحيح فإنها تدل على انعدام عدالة توزيع الدخل (Perfect Inequality). وفي العادة تكون قيمته بين (0.3 و 0.5) للإنفاق الاستهلاكي. ويتم اشتقاق معامل جيني من منحنى لورنز (Lorenz Curve) الذي يرتب السكان تصاعدياً من الأفقر إلى الأغنى، ويُبين هذا المنحنى النسبة التراكمية للسكان على المحور الإحداثي الأفقي، والنسبة التراكمية للإنفاق (الدخل) على المحور الرأسي (المرجع السابق).

المؤشر المركب لقياس الفقر المتعدد الأبعاد:

اعتمد تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة على دليل التنمية البشرية (Human Development Index) كمؤشر رئيسي لمقارنة وقياس التنمية البشرية في الدول المختلفة، بالإضافة إلى اعتماد أربعة أدلة أخرى إضافية في التقرير، أهمها دليل الفقر متعدد الأبعاد، الذي يقيس الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم والمستوى المعيشي ويستند هذا الدليل إلى بيانات دقيقة من مسوح الأسر المعيشية للدول المختلفة. ويحتوي دليل الفقر المتعدد الأطراف على ثلاثة أبعاد أساسية، هي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، التي تتضمن بدورها عشرة مؤشرات فرعية، هي: التغذية ووفيات الأطفال وسنوات الدراسة والتحاق الأطفال بالمدارس ووقود

596.indd 41 8/1/22 2:44 PM

الطهو والصرف الصحي والكهرباء والمياه وأرضية المباني والأصول المالية (Human Development Report, UNDP, 2016).

ثالثاً – سياسات مكافحة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء في الدول العربية (Pro-poor growth policies):

اقترحت الدول العربية في المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي عُقد في عمان بالأردن في 2014 مصفوفة من السياسات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة العربية. ويهمنا في هذه الدراسة السياسات المقترحة المرتبطة بتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية العربية المستدامة، وهو القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى. وقد اشتملت السياسات المقترحة على ما يأتي:

1- تعزيز الاستثمار العام على حساب الإنفاق الجاري غير الضروري.

2- تعزيز السياسات غير الدورية.

3- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

4- تشجيع النمو الاقتصادي ذي المحتوى التشغيلي.

5- توسيع أهداف السياسة النقدية لتشمل تعزيز النمو الاقتصادي.

6- تعزيز آليات الحصول على التمويل اللازم للتنمية المستدامة (المرجع، الإسكوا، 2014).

وعموماً، يمكن تقسيم سياسات محاربة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء إلى أربع مجموعات على النحو الموضح في الشكل (1)، وهي: سياسات مالية ونقدية وتجارية وأخرى متنوعة. وسنقوم في الجزء التالي بتحليل استخدام الدول العربية لهذه السياسات في محاربة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء،

596.indd 42 8/1/22 2:44 PM

ونقارن أداء هذه الدول ببعض المناطق الأخرى في العالم. ونبدأ بالسياسات المالية في الفقرات الآتية.

الشكل (1): سياسات مكافحة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء

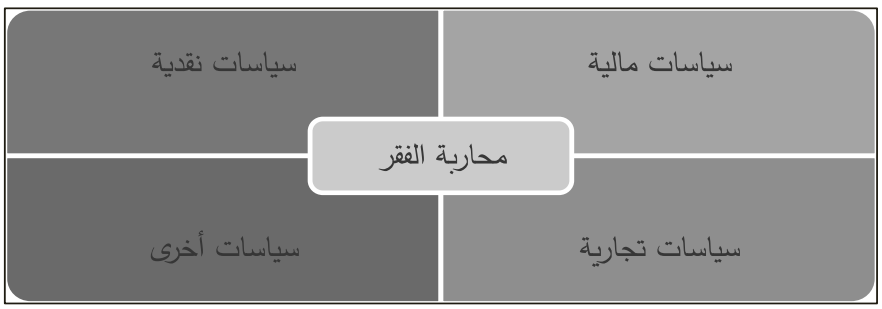

• **المصدر : إعداد الكاتب.**

(أ) السياسات المالية:

تعتبر السياسة المالية واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة في الدول العربية للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل؛ وذلك لارتباطها المباشر برفاه غالبية السكان من خلال الأجور، والإعانات، والإنفاق الجاري على التعليم والصحة للفئات الأقل دخلاً. وتؤثر هذه السياسة على دخل الفقراء ورفاهيتهم من خلال عدة قنوات، نذكر منها –على سبيل المثال–:

1– زيادة الإنفاق الرأسمالي في البنية التحتية الأساسية والمعلوماتية؛ حيث لا تزال متطلبات بنائها ضخمة جداً في الدول العربية عموماً.

2– استخدام سياسات إعادة توزيع الدخل؛ للقضاء على الحرمان والتهميش وتحقيق العدالة الاجتماعية، فتمثل السياسة المالية أداة رئيسية في ضمان عدالة توزيع منافع النمو الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء.

3– استخدام سياسات سوق العمل؛ لتخفيض البطالة والفقر؛ وتشمل برامج

596.indd 43 8/1/22 2:44 PM

الأشغال العامة لتوفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة وبرامج للتحويلات النقدية والعينية لتغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة الأجل، المرتبطة بفقدان مصادر الدخول التي تشتمل على المنح الدراسية للأسر، وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة (علي، 2003).

وتواجه السياسات المالية في الدول العربية العديد من التحديات، منها ما يأتي: اختلال وتذبذب مصادر الإيرادات سواء كانت ضريبية أم غير ضريبية أم نفطية، وضعف القطاع الخاص واتساع نشاط القطاع غير الرسمي واعتماد الإيرادات على الضرائب غير المباشرة، وتركيز الإنفاق العام على الإنفاق الجاري؛ ومن ثم ضعف دوره في مكافحة الفقر في الدول العربية. ويبرز التحدي الأكبر في هذه الدول في كيفية زيادة الإنفاق المناصر للفقراء في ظل ضعف الحيز المالي لها؛ الأمر الذي يتطلب ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي بإعطاء الأولوية للإنفاق على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية؛ مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. كما يجب على الحكومات العربية بناء قاعدة ضريبية واسعة ومُنصِفة وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية ومحاربة الفساد (صندوق النقد الدولي، 2018).

بلغت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، والضمان الاجتماعي) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 19% في الدول الناشئة الأوروبية ووسط آسيا ونسبة 14% في أمريكا الجنوبية. وتحتاج دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إنفاق 70 مليار دولار (أو ما يعادل 4.5 % من ناتجها المحلي الإجمالي) لمضاهاة الإنفاق الاجتماعي المتوسط في دول أوربا الناشئة (صندوق النقد الدولي، 2018). وينعكس هذا التحدي سلباً على الشرائح الفقيرة في المجتمع. وفي المقابل، ارتفاع

596.indd 44 8/1/22 2:44 PM

الإنفاق على الدعم الحكومي للسلع والخدمات الاستهلاكية والأجور؛ وهو ما أدى إلى تقلّص الحيز المالي المتاح لمجالات الإنفاق الحكومي الأخرى؛ مثل ترقية أداء القطاعات الإنتاجية الضعيفة. (Markus Loewe et al, 2013).

ويعتبر الإنفاق في تنمية رأس المال البشري من أهم سياسات القضاء على الفقر في الدول العربية. والشكل (2) يوضح متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية التي تتوافر بياناتها في تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة. ومن الشكل يتبيّن أن متوسط إنفاق الدول العربية على التعليم والتدريب يراوح بين نسبتي 6.6% و6.2%، في تونس وعمان على التوالي، كأعلى نسب تم تسجيلها و 2.5%، 2.6%، في لبنان وموريتانيا كأدنى نسب تم تسجيلها في الدول العربية المتوافرة بياناتها. والشكل (2) يوضح أن معظم الدول العربية المتوافرة بياناتها تقل نسب إنفاقها الحكومي على التعليم عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 4.8%، من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من شح البيانات في نسب الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية فإن هذا الشكل والبيانات الواردة من صندوق النقد الدولي التي سبق الإشارة إليها في بداية هذا المحور، تدل على ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يجعله من أعظم التحديات التي تواجه القضاء على الفقر في الدول العربية.

596.indd 45 8/1/22 2:44 PM

الشكل (2) : متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2012–2017)

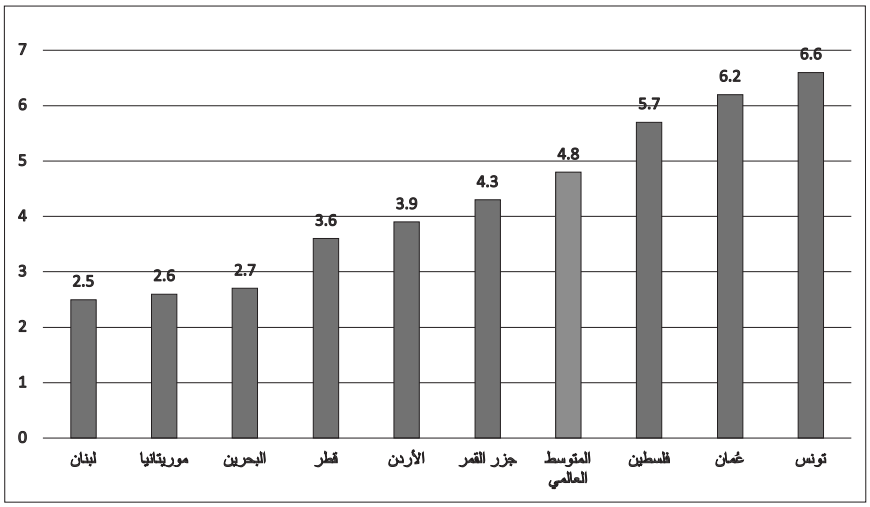

• **المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (2018).**

ويؤدي الفساد والافتقار إلى الشفافية في طرق وكيفية جمع الأموال الحكومية وإنفاقها إلى تقويض المساءلة والثقة في الحكومة. وتحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مراتب منخفضة في الترتيب العالمي في مؤشرات الحوكمة، وقد ازداد تدهور هذه المؤشرات في العقد الأخير. وحصلت هذه المنطقة على متوسط 20 نقطة من مجموع 100 نقطة في مؤشر شفافية الموازنة العالمي (OBI: Open Budget Index) في عام 2017، وهي أقل من نصف النقاط التي تحصلت عليها الاقتصادات الناشئة في المناطق الأخرى من العالم وفقاً لتقرير (International Budget Partnership, 2017). كما يعتقد أن إدارة الضرائب في كثير من دول المنطقة تمارس تدخلات شخصية تؤدي إلى عدم الإنصاف في معاملة دافعي الضرائب، بالإضافة إلى فقدان الثقة في مقدرة الحكومة على إنفاق الموارد المتاحة بكفاءة عالية؛ مما ساهم في زيادة التهرب الضريبي في المنطقة. ويؤثر عدم الشفافية وضعف

596.indd 46 8/1/22 2:44 PM

حوكمة النظام الضريبي على الأنشطة الاقتصادية التي يرتكز عليها الفقراء مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من تأثيره على الصناعات الكبيرة، كما أفاد بذلك المسح الصناعي المشترك الذي أجراه البنك الأوروبي للإنشاء والتنمية (EBRD) والبنك الأوروبي للاستثمار (EIB) والبنك الدولي (WB) في الدول العربية عام 2016. والشكل (3) يوضح مستوى أداء الدول العربية في مؤشر شفافية السياسات الحكومية العالمي، ويدُل الشكل على تفاوت الدول العربية في هذا المؤشر، ولكن الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً هي الأفضل أداءً في هذا المؤشر (باستثناء الكويت).

الشكل (3) : الترتيب العالمي للدول العربية في شفافية السياسات الحكومية عام 2017

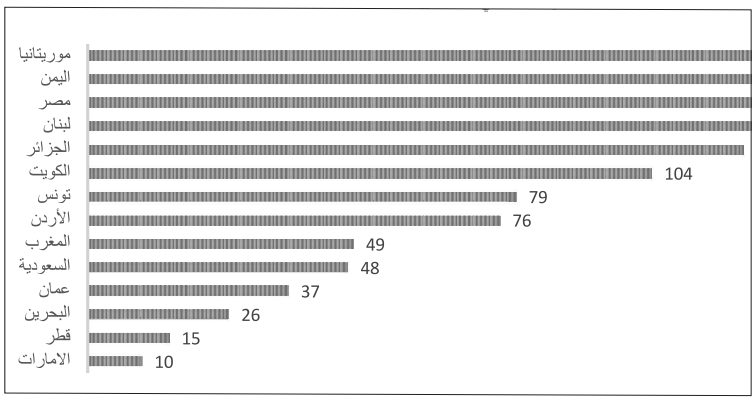

• **المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، تقرير التنافسية 2018.**

(ب) السياسات النقدية:

تؤدي السياسات النقدية دوراً مهماً في محاربة الفقر في الدول العربية من خلال توفير التمويل اللازم لأنشطة الفقراء الاقتصادية وتنظيم أولويات منح الائتمان في الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (بمعنى انخفاض معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار)؛ ومن ثم توفير البيئة الاقتصادية المناسبة

596.indd 47 8/1/22 2:44 PM

للأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الفقراء؛ لأن التقلبات الاقتصادية الحادة وارتفاع معدلات التضخم تنعكس سلباً على أسعار مدخلات الإنتاج ومخرجاته؛ ومن ثم صعوبة تقدير تكاليف الإنتاج والأرباح والخسائر؛ مما ينجم عنه توقف وانهيار العديد من المنشآت الاقتصادية. بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى سوء توزيع الدخل؛ فيزداد الفقير فقراً والغني غنى. كما يؤدي ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية؛ ومن ثم ارتفاع كُلفة المعايش اليومية وتدهور المستوى المعيشي للفقراء. وعليه؛ فإن أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها السياسة النقدية للفقراء هي ضمان الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

نستعرض أداء مؤشر التضخم في الدول العربية لمعرفة أداء السياسة النقدية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار خلال الفترة الأخيرة. ويوضح الشكل (4) معدلات التضخم السائدة في الدول العربية خلال الفترة (2010–2019)، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (2018) وتوقعاته. ومن الشكل يتبين انخفاض متوسط معدلات التضخم في الدول العربية ذات التنمية العربية العالية جداً؛ حيث بلغت نحو 2.2% وهي نسبة مقاربة للنسب التي يستهدفها البنك المركزي الأوروبي. ببنما بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية ذات التنمية العالية والمتوسطة وذات التنمية البشرية المنخفضة نحو 5.3% و10.6% على التوالي. وتعتبر معدلات التضخم السائدة مقبولة اقتصادياً في كل الدول العربية باستثناء السودان واليمن ومصر، التي يتجاوز فيها متوسط المعدل السنوي 10%، بيد أن هذه هي الدول العربية التي يوجد فيها غالبية الفقراء في المنطقة. ويدل ارتفاع معدلات التضخم على عدم استقرار البيئة الاقتصادية في الدولة، الذي يفاقم ظروف عدم التأكد في بيئة ممارسة الأعمال، فتزداد المخاطر الاستثمارية ومخاطر اتخاذ القرارات الإدارية، مما ينتج عنه إفلاس كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي توفر فرص العمل لكثير من الأسر الفقيرة بسبب عدم توافر مخفضات الصدمات المالية (Buffers)، مثل رأس المال الكبير في هذه الشركات.

596.indd 48 8/1/22 2:44 PM

الشكل (4) : متوسط معدل التضخم في مجاميع الدول العربية (2010 – 2019)

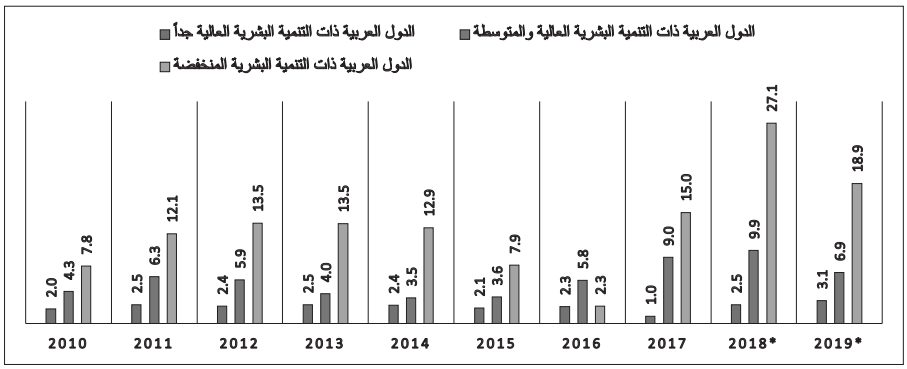

• **المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي (البيانات للعامين 2018، 2019 هي توقعات الصندوق).**

وبالمثل، يجب أن تُوفّر السياسة النقدية الحوافز التمويلية والتنظيمية التي تعزز وتهيئ البيئة التمكينية للأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الفقراء وتجعلها قادرة على أداء دورها المنوط بها، بالإضافة إلى إيجاد الآليات المناسبة لتوفير الائتمان للأسر الفقيرة في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد انقضاء الأزمات. وتقوم الدول العربية بالعديد من الجهود لإصلاح الأنظمة التمويلية وجعلها أكثر مرونة وتحفيزاً للنمو الشامل؛ مثل دعم أنشطة شركات القطاع الخاص الإنتاجية وتوفير البيئة التمكينية لممارسة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على التمويل.

ويعاني قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من ضآلة التمويل الممنوح؛ مما نتج عنه فجوة تمويلية تراوح بين 210 و240 مليار دولار. واعتماداً على تقرير مسح الشركات في الدول العربية (2016) الذي أصدره البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي بالاشتراك مع البنك الدولي، فإن مشكلة الحصول على التمويل هي أكبر التحديات التي تواجه

596.indd 49 8/1/22 2:44 PM

الشركات في الدول العربية، وقد أُجري الاستطلاع على 8 دول عربية متوسطة الدخل، وهي: مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية واليمن وجيبوتي في عام 2014/2013، وبلغ عدد الشركات التي أجري عليها المسح أكثر من 6000 شركة، كلها في القطاع الخاص وتمارس النشاط الاقتصادي في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات، وتشمل الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وعلى الرغم من كبر حجم القطاع المصرفي في الدول العربية، فإن المستفيد الحقيقي من التمويل هو مجموعة صغيرة من الشركات الضخمة فقط، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فإنها ضئيلة الاستفادة منه. كما أن العديد من الشركات الخاصة في المنطقة العربية معزولة تماماً عن النظام المصرفي، خاصة الصغيرة منها، التي لا تملك –في العادة– نظام مراجعة وتدقيق داخل الشركة (المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وآخرون، 2016). وينعكس ضعف التمويل لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة سلباً على توفير فرص التشغيل للفقراء وتحسين مستواهم المعيشي.

ويُظهر مؤشر الحصول على التمويل في تقرير سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي في عام 2019 ضعفاً شديداً في أداء كل الدول العربية في هذا المؤشر، مقارنة بالدول الأخرى باستثناء ثلاث دول، هي الإمارات ومصر وفلسطين. كما أن أداء دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات) في هذا المؤشر لا يرقى حتى إلى مستوى أداء الدول العالمية متوسطة التنمية البشرية. كما هو موضح في الجدول (1)، وذلك على الرغم من أن الدول العربية قد قامت بعدد من الإصلاحات لتسهيل الحصول على الائتمان خلال الفترة (2006–2018)، على نحو ما هو موضح في الجدول (1)، ولكنها ضئيلة مقارنة بدول العالم الأخرى. وقد تمت أكثر الإصلاحات في كل من الإمارات ومصر؛ إذ استحدثت 6 إصلاحات خلال تلك الفترة؛ مما انعكس إيجاباً على أدائهما، بينما نفّذت 7

596.indd 50 8/1/22 2:44 PM

دول عربية أخرى إصلاحاً واحداً أو اثنين فقط طيلة الفترة (2006–2018)؛ مما يدل على أن الدول العربية تحتاج إلى المزيد من الجهود الإصلاحية التي تؤدي إلى تسهيل الحصول على الائتمان. ويعاني قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيره من القطاعات الأخرى من صعوبة الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية في الدول العربية.

الجدول (1) : سهولة الحصول على التمويل في الدول العربية

الدولة	مؤشر سهولة الحصول على التمويل الترتيب العالمي (190 دولة)	عدد الإصلاحات في سهولة الحصول على الائتمان
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً		
الإمارات	44	6
السعودية	112	4
قطر	124	3
البحرين	112	3
الكويت	134	1
عُمان	134	2
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة		
الجزائر	178	3
مصر	60	6
الأردن	134	3
لبنان	124	2

596.indd 51 8/1/22 2:44 PM

الـدولـــة	مؤشر سهولة الحصول على التمويل الترتيب العالمي (190 دولة)	عدد الإصلاحات في سهولة الحصول على الائتمان
ليبيا	186	NA
المغرب	112	3
تونس	99	3
العراق	186	1
فلسطين	22	5
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة		
جيبوتي	161	3
موريتانيا	144	4
السودان	161	2
سوريا	175	2
اليمن	186	1
جزر القمر	124	2
الصومال	186	NA

• **المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي – تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2019**

(ج) السياسات التجارية:

تكون السياسات التجارية مناصرة وداعمة للفقراء إذا تمكّنت مما يأتي:

– أن تمنع الفقراء من تحمّل أعباء تحرير التجارة.

596.indd 52 8/1/22 2:44 PM

- أن تؤهل الفقراء بهدف تعظيم منافعهم من التجارة والعولمة.
- أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستهدف السياسات التجارية المناصرة للفقراء بشكل عام ما يأتي:

أ) تمكين الفقراء من المنافسة في السوق العالمي وزيادة إنتاجيتهم.

(ب) التأكد من تقسيم مكاسب التجارة بشكل عادل بين شرائح المجتمع.

(ج) التأكد من حصول الفقراء المهمشين؛ مثل المرأة وبقية شرائح المجتمع الضعيفة، على مكاسب تشجيع الصادرات، وتعزيز المساواة داخل البلد، وما بين الفئات الاجتماعية، والأقاليم.

وتكتسب السياسات التجارية في الدول العربية، في ظل اقتصادات العولمة والانفتاح، أهمية خاصة في ظل محدودية التأثير المحلي على سلوك هذه السياسة، بفعل التزامات أكثر الدول العربية بالاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المنبثقة من منظمة التجارة العالمية (WTO)، بالإضافة إلى تنامي ترابط خطوط الإنتاج المحلية والعالمية؛ بحيث أصبحت عابرة للحدود في العديد من الأنشطة. كما تشهد العلاقة بين درجة الإنتاج التجاري والطلب على العمالة والتشغيل تغيرات ملحوظة (المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية 2015).

ويعتبر اختيار نظام سعر الصرف للعملة المحلية أهم قرار في السياسة الاقتصادية الكلية بالنسبة للعديد من البلدان متوسطة الدخل ومنخفضته؛ لأنه يؤثر على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والإنتاجية كما أنه يحمي القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ويقلل من تأثير الأزمات والصدمات الخارجية التي يواجهها الاقتصاد المحلي. وتتأثر دخول الفقراء بكل هذه المتغيرات الاقتصادية سلباً كان أم إيجاباً. وفي الآونة الأخيرة، أصبح دور إدارة أسعار

596.indd 53 8/1/22 2:44 PM

الصرف في البلدان النامية غاية في الأهمية؛ بسبب زيادة العولمة والتركيز على تحرير التجارة، وتحرير حسابات رأس المال، وسرعة تدفقات رؤوس الأموال الدولية. ولا يوجد نظام سعر صرف واحد يناسب جميع البلدان في جميع الأوقات. ويعتمد اختيار نظام سعر الصرف في الدولة على العوامل الآتية:

1- العوامل الهيكلية في اقتصاد البلد؛ مثل: حجم الاقتصاد، هيكل القطاع المالي، هيكل الإنتاج، هيكل التصدير والاستيراد.

2- درجة انفتاح البلد على التجارة والتدفقات المالية الدولية.

3- التاريخ التضخمي للبلد ومصداقية السياسات الاقتصادية.

4- مستوى الاستقرار السياسي.

وتؤثر تغيّرات سعر الصرف على الفقراء؛ لانعكاسها على القوة الشرائية للعملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية؛ ومن ثمّ على أسعار السلع المصدّرة والمستوردة. كما أنها قد تنعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على تفاقم اختلالات ميزان المدفوعات (Bannaga, 2015A, 2015B).

(د) سياسات أخرى:

بالإضافة إلى السياسات المذكورة سابقاً في مكافحة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء، تتبع الدول العربية سياسات أخرى، تتمثل في سياسات قطاعية وتمكينية للفئات الضعيفة من المجتمع؛ مثل المرأة والشباب وتأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية. وأشار البنك الدولي (2014) إلى أن سياسات مكافحة الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمحور حول النقاط الآتية:

- تطوير قطاعات الطاقة والصناعات الاستخراجية.

596.indd 54 8/1/22 2:44 PM

- تطوير قطاع المياه.
- تطوير الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- التمكين والمساندة.
- القضاء على الصراعات والحد منها.
- خلق الوظائف.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية (United Nation, 2014) إعطاء أولوية الاستثمار إلى الطفولة المبكرة، الداخلين الجدد لسوق العمل والدعم العيني للفقراء وتنشيط برامج الحماية الاجتماعية (بما في ذلك: التأمين ضد البطالة، المعاشات التقاعدية، أنظمة سوق العمل/الحد الأدنى للأجور وشروط التعاقد والعمل). وتهدف الحماية الاجتماعية إلى تمكين Empowerment للأفراد، الذي يضمن فعلياً توسيع خياراتهم (مثل الأطفال، الشباب، الفتيات) في المستقبل؛ بما يعود إيجاباً على مساراتهم ومقدراتهم الإنتاجية والمعرفية؛ ومن ثم على المجتمع الذي يعيشون فيه.

وتتطلب سياسات مكافحة الفقر وتعزيز النمو المناصر للفقراء في الدول العربية تنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والدعم المؤسسي وتهيئة البيئة المناسبة وإعطائها الأولوية في التحفيز الضريبي والإنفاق الحكومي والمشتريات الحكومية. وتمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (80% – 90%) من المؤسسات العاملة في الدول العربية –من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الرسمي)– وهي تمثل نحو 90.0% من إجمالي مؤسسات القطاع غير الرسمي، وتبلغ مساهمتها في التشغيل ما بين 20 % و40% في القطاع الرسمي، وتساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل تقريبي (30.0% في الإمارات والسعودية،

596.indd 55 8/1/22 2:44 PM

35.0% في الجزائر، 40.0% في الأردن، 73.0% في تونس، 80.0% في مصر (تنخفض النسبة في الاقتصادات العربية النفطية، وترتفع في الاقتصادات العربية المتنوعة الأنشطة الاقتصادية) (تقرير التنمية العربية، 2015).

رابعاً – تحليل أوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981–2017):

يستعرض هذا المحور من الدراسة واقع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية بالتركيز على مؤشرات عدد الفقراء وفجوة الفقر وشدة الفقر والفقر المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى مؤشرات عدالة توزيع الدخل؛ مثل معامل جيني (Gini Coefficient) ومقاييس تشتت توزيع الدخل. وقد اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات البنك الدولي عن الفقر باستخدام برنامج Povcalnet الذي يقدمه البنك كأداة تحليلية تساعد الباحثين على تقييم وتقدير الفقر المطلق في الدول المختلفة. وقامت بمقارنة تطور الفقر في الدول العربية وربطه بمستوى عدالة توزيع الدخل خلال الفترة 1981–2013.

وتتيح قاعدة بيانات مؤشرات الفقر إمكانية إجراء تحليل كمي للفقر في الدول العربية من خلال تحليل عدد الفقراء ومستوى تغلغل الفقر في المجتمع، وتحليل نوعي يتضمن الأخذ في الاعتبار عدم تساوي الفقراء في مستوى الفقر وتفاوت بُعدهم أسفل خط الفقر وتغيُّر فجوات الفقر بين الفقراء أنفسهم بمرور الوقت.

(أ) تطور أعداد الفقراء في الدول العربية (1981–2013):

تعتمد الدراسة على المؤشر العددي للفقر (Head Count Index) عند خطوط الفقر العالمية (1.9$، 3.27$، 5.5$ (دولار في اليوم)) في بيانات الفقر المتاحة بوساطة البنك الدولي في عام 2017 في تحليل تطورات أعداد الفقراء

596.indd 56 8/1/22 2:44 PM

في الدول العربية خلال الفترة من (1981–2013). وقد اشتملت قاعدة بيانات البنك الدولي التي تُعرف بـ (Povcalnet) على بيانات تفصيلية عن الفقر في 14 دولة عربية، هي: الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس وفلسطين واليمن. وتراوح نسبة الفقراء في الدول العربية أسفل خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم من 22.5% في جيبوتي و 18.8% في اليمن كأعلى نسب تم تسجيلها إلى 1.35% في مصر، و 3.1% في المغرب، و0.1% في الأردن. وفقاً لهذه البيانات، تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي (1.9$ في اليوم)، في المنطقة العربية في عام 2013 نحو 2.31%، بما يعادل 8.278 ملايين نسمة من جملة السكان الذين بلغ عددهم 358.35 مليون نسمة في ذلك العام. بينما بلغت نسبة الفقراء في الدول العربية نحو 9.18% في عام 1984، بما يعادل 17.571 مليون نسمة من جملة السكان الذين بلغ عددهم 191.41 مليون نسمة في ذلك العام.

وانخفض المؤشر العددي للفقر وفقاً لخط الفقر 1.9$ في اليوم في معظم هذه الدول، خلال تلك الفترة، بينما عاود هذا المؤشر للارتفاع في دولتين فقط، هما اليمن وجزر القمر (انظر الجدول (2)). فانخفض هذا المؤشر في مصر من نسبة 15.9% في عام 1981 التي تعادل 7.188 ملايين نسمة تقريباً من جملة السكان البالغ عددهم 45.216 مليون نسمة في ذلك العام إلى نسبة 1.35% في عام 2015. وقد سُجلت أعلى نسب للمؤشر العددي للفقراء في عام 1981 في كل من السودان (43.1%) وموريتانيا (36.3%) وجيبوتي (34.8%). وبلغ عدد الفقراء في الدول العربية المشمولة في الجدول (2) نحو 20.873 مليون شخص من جملة السكان البالغ عددهم 146.326 مليوناً في ذلك العام. وتشير قيم المؤشر العددي للفقر في عام 1981 إلى وجود نسبة 80.2% من الفقراء

596.indd 57 8/1/22 2:44 PM

في الدول العربية في ثلاث دول، وهي مصر 7.12 ملايين نسمة، والسودان 6.5 ملايين نسمة، والمغرب 3.1 مليون نسمة.

وارتفع المؤشر العددي للفقر في كل من جزر القمر واليمن من 11.1% و13.8% في عام 1981 إلى 17.7%، 16.65% في عام 2013 على التوالي، بينما انخفض هذا المؤشر في بقية الدول العربية، فانخفض العدد الكلي للفقراء في الدول العربية بما يقارب النصف. وذلك بفضل الانخفاض الكبير في عدد الفقراء في مصر إلى ما يعادل 1.92 مليون فقير؛ أي بانخفاض قدره 5.268 ملايين فقير وبنسبة انخفاض قدرها 73.3% بين العامين 1981 و2013. كما ساهمت المغرب في الانخفاض الكبير في عدد الفقراء في الدول العربية وبنسبة انخفاض في عدد الفقراء قدرها 85% وبعدد 2.609 مليون فقير. وانخفض المؤشر العددي للفقراء في السودان بنسبة انخفاض في المؤشر قدرها 34.9% وبما يعادل 3.450 ملايين فقير وبنسبة انخفاض في عدد الفقراء قدرها 53.3%. وعلى الرغم من التحسن السابق في المؤشر العددي للفقراء في السودان فإنه مازال يحتضن ثاني أكبر عدد من الفقراء في الدول العربية وبنسبة قدرها 30.3% من جملة الفقراء. أما في اليمن؛ فقد ازداد عدد الفقراء من 1.362مليون شخص في عام 1981 إلى 4.258 ملايين نسمة في عام 2013. وبلغت نسبة الفقراء في اليمن 37.4% من العدد الكلي للفقراء في الدول العربية في عام 2013. والجدول (3) يوضح المؤشر العددي للفقر للعام 2013.

وترتفع نسبة الأشخاص أسفل خط الفقر ارتفاعاً كبيراً في الدول العربية عند تحليل المؤشر العددي للفقر وفقاً لخط الفقر العالمي 3.27 دولارات في اليوم، وهو ما يبينه الجدول (4). ويوضح هذا المؤشر أن أكثر من نصف سكان اليمن، وأكثر من 40% من سكان السودان وجيبوتي يقعون تحت خط الفقر

596.indd 58 8/1/22 2:44 PM

(3.2 دولارات في اليوم). ويرتفع المؤشر العددي للفقراء عند استخدام خط الفقر العالمي 5.5 دولارات في اليوم، لأكثر من 81.2%، 74.8%، 73.2%، 63.1%، 61.9% في كل من اليمن، جيبوتي، السودان، جزر القمر ومصر على التوالي. ويوضح الجدول (5) والشكل (5) ارتفاع نسب الفقر في الدول العربية لمستويات عالية جداً عند خط الفقر العالمي 5.5 دولارات في اليوم. ويدلّ ارتفاع هذا المؤشر على ضعف الاستدامة الاجتماعية في الدول العربية؛ حيث يصنّف معظم سكان الدول العربية فقراء وفقاً لهذا المؤشر. وازدادت معدلات الفقر في الأعوام 2015–2017 بسبب تراجع أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي والنزاعات السياسية وزيادة عدد اللاجئين.

596.indd 59 8/1/22 2:44 PM

الجدول (2): عدد الفقراء في الدول العربية للأعوام 1981، 2013 وفقاً لخط الفقر (1.9$) اليوم

الدولة	المؤشر العددي (%) Head Count		عدد السكان (بالمليون) POP		عدد الفقراء (بالمليون) No. of People	
	1981	2013	1981	2013	1981	2013
↑ جزر القمر	11.1	17.7	0.318	0.742	0.035	0.131
↓ الجزائر	2.72	0.3	19.94	38.339	0.543	0.12
↓ جيبوتي	34.8	22.5	0.375	0.897	0.131	0.202
↓ مصر	15.9	2.2	45.217	89.81	7.188	1.92
↓ العراق	6.4	2.1	14.046	33.88	0.894	0.701
الأردن	0	0.2	2.461	8.415	0	0.014
لبنان	0.001	0	2.616	5.276	0.0015	
↓ موريتانيا	36.3	7	1.579	3.95	0.573	0.271
↓ المغرب	15.0	1.4	20.512	33.83	3.077	0.468
↓ السودان	43.1	8.2	15.027	36.85	6.478	3.028
↓ سوريا	3.8	0.6	9.252	19.81	0.353	0.117
↓ تونس	150	1	6.545	11.02	0.981	0.112
↓ فلسطين	3.5	0.2	–	4.17		0.008
↓ اليمن	13.8	16.65	8.434	25.58	1.3162	4.258

• المصدر : البنك الدولي، قاعدة بيانات Povcalnet .

596.indd 60 8/1/22 2:44 PM

الشكل (5): مقارنة نسب الفقر في الدول العربية وفقاً لخطوط الفقر العالمية المختلفة

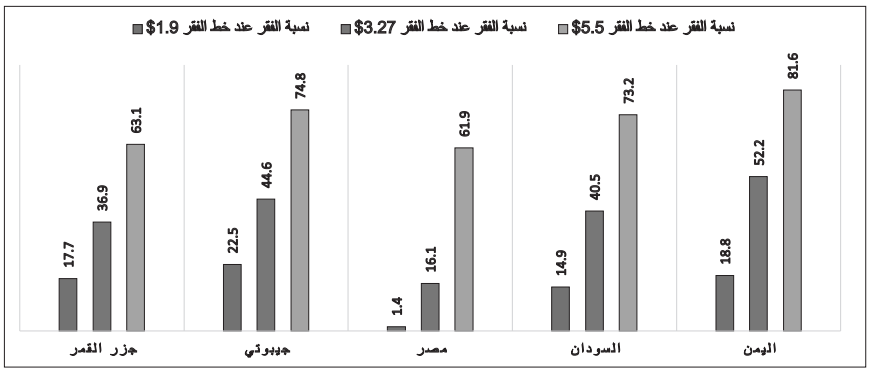

• المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الدولي في الفقر.

(ب) فجوة وشدة الفقر في الدول العربية خلال الفترة (1981–2013):

كلما زاد عدد الفقراء في الدولة، زادت فجوة الفقر فيها. فترتفع فجوة الفقر وفقاً لخط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم في عام 2013 لتبلغ نحو 7.5% في جيبوتي، و4% في السودان و4.5% في اليمن، بينما تتضاءل هذه الفجوة إلى 0.16%، 0.4% في مصر وتونس على التوالي، وذلك لانخفاض نسب المؤشر العددي للفقر في تلك الدول إلى 1.35%، 1.99% على التوالي، وهو ما يوضحه الجدول (3).

وتتضاعف فجوة الفقر إلى نحو ثلاثة أضعاف قيمتها في الدول العربية الفقيرة عند استخدام خط الفقر العالمي 3.27$ دولارات في اليوم لتصل إلى 18% في جيبوتي، 17% في اليمن، 13.6% في السودان. وبالمثل تزداد فجوة الفقر في الدول العربية متوسطة الدخل عند خط الفقر العالمي 3.27$ دولارات في اليوم بنسب زيادة تتجاوز عدة أضعاف في كل من مصر والعراق والأردن والمغرب وسوريا وتونس وفلسطين.

596.indd 61 8/1/22 2:44 PM

وتتصاعد فجوات الفقر بمستويات عالية جداً في الدول العربية عند استخدام خط الفقر العالمي 5.5$ دولارات في اليوم؛ فتصل إلى 39.3%، 36.2%، 32.6% في كل من اليمن وجيبوتي والسودان. بينما تبلغ هذه النسبة في الدول متوسطة الدخل 18.4%، 16.2%، 15.8%، 9.3% في كل من مصر والمغرب وسوريا وتونس على التوالي؛ مما يعني تضاعف فجوات الفقر في هذه الدول عدة أضعاف، تصل إلى نحو 115، 27، 65، 23 على التوالي عمّا كانت عليه عند خط الفقر العالمي 1.9$ دولار في اليوم.

وبالمثل يرتفع مؤشر شدة الفقر (مربع فجوة الفقر) في الدول العربية منخفضة الدخل عند خط الفقر العالمي 1.9$ في اليوم مقارنة بالدول العربية متوسطة الدخل. وعموماً يأخذ هذا المؤشر النمط نفسه لاتجاه مؤشر فجوة الفقر.

596.indd 62 8/1/22 2:44 PM

الجدول (3) : الفقر في الدول العربية 2013

	عام المسح	المتوسط الشهري للإنفاق $	خط الفقر	عدد الفقراء (كنسبة)	فجوة الفقر	مربع فجوة الفقر	مؤشر واتس	مؤشر جيني	الوسيط	عدد السكان
		($/Month)	(PPP$/day)	(%)	(%)	pov. gap	index	index		(mil.)
الجزائر	2011.17	247.73	1.9	0.46	0.15	0.11	0.14	27.62	215.99	36.82
جزر القمر	2013	178.71	1.9	17.67	6.3	3.02	8.97	44.99	122.12	0.74
جيبوتي	2013	147.67	1.9	22.52	7.51	3.83	11.56	44.13	106.7	0.9
مصر	2015	183.13	1.9	1.35	0.16	0.04	0.19	31.82	146.67	93.78
العراق	2012	178.81	1.9	2.46	0.37	0.09	0.43	29.54	152.12	32.78
الأردن	2010.24	331.63	1.9	0.12	0.03	0.01	0.03	33.66	262.42	7.18
لبنان	2011.77	696.7	1.9	0	0	0	0	31.83	591.03	4.92
موريتانيا	2014	175.37	1.9	5.93	1.4	0.5	1.77	32.42	147.84	4.06
المغرب	2006.91	238.74	1.9	3.12	0.6	0.19	0.73	40.72	172.05	31.23
السودان	2009	138.89	1.9	14.92	3.98	1.63	5.31	35.39	112.1	33.65
سوريا	2004	217.18	1.9	1.67	0.24	0.06	0.28	35.78	166.41	17.81
تونس	2010.41	288.18	1.9	1.99	0.4	0.12	0.49	35.81	231.49	10.64
فلسطين	2011	327.82	1.9	0.2	0.08	0.03	0.1	34.44	260.3	3.93
اليمن	2014	123.29	1.9	18.82	4.46	1.57	5.62	36.71	94.37	26.25

• **المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الفقر 2018.**

596.indd 63 8/1/22 2:44 PM

الجدول (4): مؤشـرات الفقر عند خط الفقر 3.2 دولارات في اليوم

	عـام المسح	المتوسط الشهري للإنفاق $	خـط الفقـر	عدد الفقراء (كنسبة)	فجوة الفقر	مربع فجوة الفقر	مؤشر واتس	مؤشر جيني	الوسيط	عدد السكان
		($/Month)	(PPP$/day)	(%)	(%)	pov. gap	index	index		(mil.)
الجزائر	2011.17	247.73	3.2	3.89	0.76	0.3	0.88	27.62	215.99	36.82
جزر القمر	2013	178.71	3.2	36.85	14.86	8.11	22.81	44.99	122.12	0.74
جيبوتي	2013	147.67	3.2	44.6	18.04	9.89	28.51	44.13	106.7	0.9
مصر	2015	183.13	3.2	16.12	2.96	0.85	3.54	31.82	146.67	93.78
العراق	2012	178.81	3.2	17.85	3.88	1.26	4.77	29.54	152.12	32.78
الأردن	2010.24	331.63	3.2	2.08	0.36	0.1	0.44	33.66	262.42	7.18
لبنان	2011.77	696.7	3.2	0.06	0.01	0	0.01	31.83	591.03	4.92
موريتانيا	2014	175.37	3.2	23.64	6.53	2.67	8.68	32.42	147.84	4.06
المغرب	2006.91	238.74	3.2	17	4.08	1.49	5.2	40.72	172.05	31.23
السودان	2009	138.89	3.2	40.53	13.64	6.36	19.2	35.39	112.1	33.65
سوريا	2004	217.18	3.2	15.3	3.17	0.99	3.86	35.78	166.41	17.81
تونس	2010.41	288.18	3.2	9.09	2.31	0.89	2.99	35.81	231.49	10.64
فلسطين	2011	327.82	3.2	3.41	0.57	0.17	0.7	34.44	260.3	3.93
اليمن	2014	123.29	3.2	52.22	17.27	7.7	23.61	36.71	94.37	26.25

• **المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الفقر 2018.**

596.indd 64 8/1/22 2:44 PM

الجدول (5): مؤشـرات الفقر عند خط الفقر 5.5 دولارات في اليوم

	عـام المسح	المتوسط الشهري للإنفاق $	خـط الفقـر	عدد الفقراء (كنسبة)	فجوة الفقر	مربع فجوة الفقر	مؤشـر واتس	مؤشـر جيني	الوسيط	عدد السكان
		($/Month)	(PPP$/day)	(%)	(%)	pov. gap	index	index		(mil.)
الجزائر	2011.17	247.73	5.5	29.19	6.72	2.34	8.43	27.62	215.99	36.82
جزر القمر	2013	178.71	5.5	63.11	30.44	18.32	50.38	44.99	122.12	0.74
جيبوتي	2013	147.67	5.5	74.8	36.2	21.98	61.03	44.13	106.7	0.9
مصر	2015	183.13	5.5	61.9	18.48	7.37	24.09	31.82	146.67	93.78
العراق	2012	178.81	5.5	57.34	18.36	7.88	24.66	29.54	152.12	32.78
الأردن	2010.24	331.63	5.5	18.12	3.78	1.22	4.66	33.66	262.42	7.18
لبنان	2011.77	696.7	5.5	1.95	0.33	0.08	0.39	31.83	591.03	4.92
موريتانيا	2014	175.37	5.5	58.28	21.3	10.38	30.5	32.42	147.84	4.06
المغرب	2006.91	238.74	5.5	48.07	16.21	7.34	22.34	40.72	172.05	31.23
السودان	2009	138.89	5.5	73.17	32.62	18.18	50.38	35.39	112.1	33.65
سوريا	2004	217.18	5.5	50.42	15.78	6.66	21.03	35.78	166.41	17.81
تونس	2010.41	288.18	5.5	30.32	9.3	4.15	12.79	35.81	231.49	10.64
فلسطين	2011	327.82	5.5	21.14	4.93	1.76	6.25	34.44	260.3	3.93
اليمن	2014	123.29	5.5	81.56	39.28	22.41	60.77	36.71	94.37	26.25

• **المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الفقر 2018.**

596.indd 65 8/1/22 2:44 PM

(ج) توزيع الدخل في الدول العربية:

توزيع الدخل في الدول العربية وفقاً لمؤشر عُشر التشتت النسبي:

يوضح الجدول (6) أن خُمس السكان يمتلكون أكثر من 40% من الدخل (أي خُمسي الدخل) في كل دولة من الدول العربية المشمولة في الجدول، باستثناء العراق والجزائر اللتين تقل فيهما هذه النسبة قليلاً عن الخُمسين (38.5 %، 37.2 % على التوالي). بينما يمتلك خُمس السكان في جيبوتي وجزر القمر نصف الدخل في الدولة. أما حصة أعلى عُشر (أو 10 %) من السكان في الدول العربية؛ فتراوح بين نحو 23% في الجزائر و30.5% في المغرب، باستثناء جزر القمر وجيبوتي اللتين تصل فيهما هذه النسب إلى أكثر من ثلث الدخل. وتقل حصة الخُمس السفلي من السكان عن 10% من الدخل في الدول العربية وتصل إلى أدنى قيمة لها في جزر القمر؛ حيث تبلغ 4.5% من الدخل. وتراوح حصة العُشر السفلي من السكان في الدول العربية بين نسبة 4.1% في مصر و1.6 %، 1.70 % في جزر القمر وجيبوتي على التوالي. ويتضح من الجدول أن الدول الأشد فقراً هي الأسوأ أيضاً في جانب توزيع الدخل بين سكان الدولة.

596.indd 66 8/1/22 2:44 PM

الجدول (6): توزيع الدخل في الدول العربية وفقاً لمقياس عُشر التشتت النسبي

الدولة	العام	حصة أعلى 20 % من السكان في الدخل	حصة أعلى 10 % من السكان في الدخل	حصة أدنى 20 % من السكان في الدخل	حصة أدنى 10 % من السكان في الدخل
جزر القمر	2013	50.4	33.7	4.5	1.6
الجزائر	2011	37.2	22.9	9.4	4
جيبوتي	2013	50	34.1	4.9	1.7
مصر	2012	40	26	9.5	4.1
العراق	2012	38.5	23.7	8.8	3.7
الأردن	2010	42.4	27.5	8.2	3.5
لبنان	2011	40	24.8	7.9	3.1
موريتانيا	2008	42	26.2	6.7	2.6
المغرب	1990	46.3	30.5	6.6	2.8
السودان	–	–	–	–	–
سوريا	–	–	–	–	–
تونس	2010	42.9	27	6.7	2.6
فلسطين	2011	42.5	27.2	7.7	3.1
اليمن	2005	–	28.6	7.9	3.3

• **المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الفقر 2018.**

596.indd 67 8/1/22 2:44 PM

توزيع الدخل في الدول العربية وفقاً لمؤشر جيني:

تستخدم هذه الدراسة مؤشر جيني (Gini coefficient) لتحليل واقع توزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة 1981–2013 اعتماداً على بيانات البنك الدولي للفقر. وتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني العدالة التامة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والواحد الصحيح الذي يعني انعدام عدالة توزيع الدخل في المجتمع، وأحياناً يُعبّر عن هذا المؤشر بالنسب المئوية. وتشير قيم مؤشر جيني في الدول العربية عند خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم إلى ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل في كل من جزر القمر وجيبوتي والمغرب التي سجلت 44.99 %، 44.13 %، 40.72 % على التوالي. وقد سجلت الجزائر أدنى نسب للمؤشر من بين الدول العربية المشمولة في قاعدة البيانات، وهي 27.62 %؛ مما يشير إلى انخفاض سوء توزيع الدخل في هذا البلد مقارنة بـ 14 دولة عربية تتوافر بياناتها في قاعدة البيانات الدولية.

وعلى الرغم من انخفاض مؤشرات سوء توزيع الدخل عالمياً في العقود الثلاثة الماضية، فإن هذه المؤشرات قد ارتفعت في بعض الدول العربية. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك: التغيرات في الاقتصاد العالمي، مثل التقدم التكنولوجي والعولمة وانعكاسها على الدول العربية، وتفاوت الدول العربية في مستويات التنمية الاقتصادية المتحققة والاستقرار الاقتصادي والسياسات الداخلية؛ مثل التحرير الاقتصادي والسياسات المالية ومستوى تحرير سوق العمل. ويؤدي ازدياد عدم العدالة في توزيع الدخل إلى إضعاف التماسك الاجتماعي والنزاع السياسي؛ ومن ثم إلى خفض النمو الاقتصادي. ويمكن معالجة مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل في الأجل الطويل من خلال تحقيق استدامة النمو الاقتصادي الشامل، الذي يتطلب إنجاز التحول الهيكلي الذي يقود إلى زيادة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي التي تخفف من مخاطر تعرض الفقراء في الدول العربية للهزات العالمية والمحلية المختلفة.

596.indd 68 8/1/22 2:44 PM

(د) الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية:

قدّر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2016 عدد الذين يعيشون تحت الفقر المتعدد الأبعاد في العالم خلال الفترة 2005–2015 بنحو 1.5 مليار شخص أو ما يعادل 29% من سكان العالم. و يبين الجدول (7) ارتفاع قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد في كل من السودان واليمن وجزر القمر وجيبوتي، التي تبلغ 0.29، 0.2، 0.165، 0.128 في هذه الدول على التوالي، وذلك مقارنة بقيم 0.016، 0.069، 0.006 في الدول العربية المتوسطة الدخل؛ مثل مصر والمغرب وتونس على التوالي.

596.indd 69 8/1/22 2:44 PM

الجدول (7): دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية (2006 – 2014)

الدولة	ترتيب الدولة في دليل التنمية البشري 2016	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جزر القمر	160							0.165		
جيبوتي	172	0.128								
مصر	111			0.036						0.016
العراق	121	0.077					0.052			
الأردن	86				0.004			0.004		
المغرب	123						0.069			
فلسطين	114		0.007			0.007				0.005
الصومال	0	0.5								
السودان	165					0.29				
سوريا	149	0.024			0.028					
تونس	97							0.006		
اليمن	168	0.191							0.2	

• المصدر: تقرير التنمية البشرية – الأمم المتحدة 2016.

8/1/22 2:44 PM

596.indd 70

خامساً – ديناميكية الفقر في الدول العربية:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل ديناميكية الفقر على تحليل تطور المؤشر العددي للفقر خلال الفترة (1981–2013) واختبار الاتجاه العام لهذا المؤشر واحتساب الوقت الكافي للخروج من الفقر في الدول العربية. والشكل (6) يوضح تطور المؤشر العددي للفقر خلال الفترة (1981–2013) لـ 14 دولة عربية، وهي: جزر القمر (Com)، جيبوتي (DJI)، والجزائر (DZA)، ومصر (EGY)، والعراق (IRQ)، والأردن (JOR)، ولبنان (LBN)، والمغرب (MAR)، وموريتانيا (MRT)، والسودان (SDN)، وسوريا (SYR)، وتونس (TUN)، وفلسطين (WBG)، واليمن (YEM). ويوضح الشكل (6) الاتجاهات التاريخية للفقر في الدول العربية في الفترة 1981–2013. ويتبين من الشكل اتجاه المؤشر العددي للفقر إلي الانخفاض بمرور الوقت في كل الدول العربية المذكورة سابقاً، خلال تلك الفترة، باستثناء جزر القمر وجيبوتي واليمن، التي عاود الفقر فيها للارتفاع في السنوات الأخيرة. وشهدت الجزائر تناقصاً في المؤشر في بداية الثمانينيات، ثم معاودة الفقر للارتفاع في حقبة التسعينيات، ثم الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة (2000–2013). وبالمثل، شهدت الأردن ارتفاعاً في المؤشر العددي للفقر في فترة التسعينيات ثم انخفاضاً بعد ذلك حتى نهاية الفترة.

596.indd 71 8/1/22 2:44 PM

الشكل (6): تطور المؤشر العددي للفقر في الدول العربية (1981-2013)

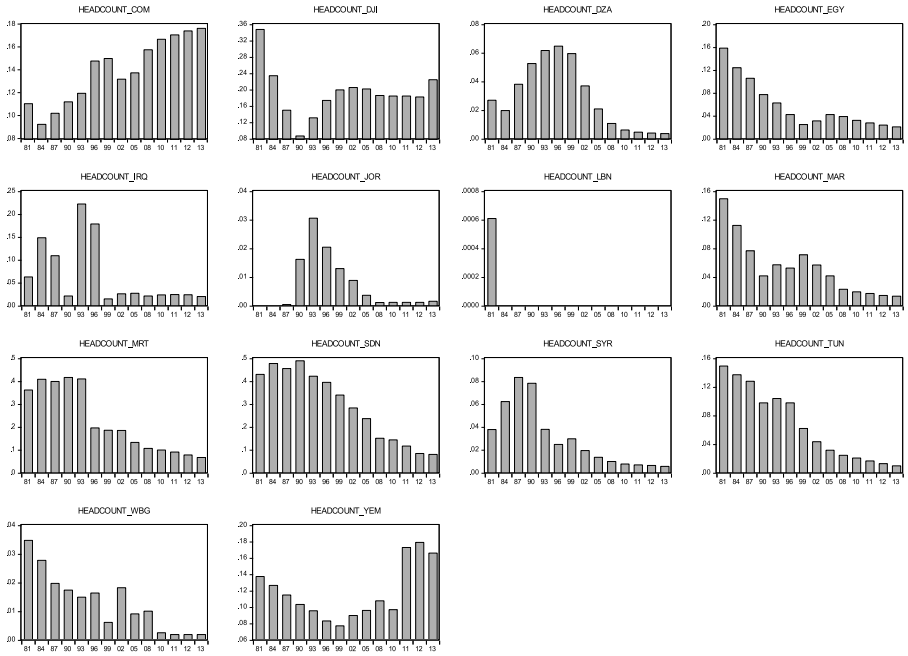

- **المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي للفقر 2018.**

596.indd 72 8/1/22 2:44 PM

الجدول (8): الإحصاءات الوصفية للمؤشر العددي للفقر (1981-2013)

	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	عدد المشاهدات
جزر القمر	13.97	14.31	2.83	9.29	17.67	14
جيبوتي	19.31	18.61	5.85	8.77	34.83	14
الجزائر	2.96	2.41	2.30	0.39	6.50	14
مصر	5.86	4.12	4.29	2.14	15.90	14
العراق	6.67	2.60	6.96	1.55	22.30	14
الأردن	0.72	0.15	0.95	0.00	3.07	14
لبنان	0.00	0.00	0.02	0.00	0.06	14
المغرب	5.39	4.77	3.96	1.38	15.00	14
موريتانيا	22.56	18.69	14.14	6.86	41.80	14
السودان	29.47	31.28	15.50	8.22	49.10	14
سوريا	3.05	2.24	2.68	0.59	8.35	14
تونس	6.72	5.32	5.05	1.02	14.98	14
فلسطين	1.32	1.26	1.02	0.20	3.48	14
اليمن	11.80	10.59	3.39	7.76	17.94	14

• **المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي للفقر 2018.**

596.indd 73 8/1/22 2:44 PM

شهدت بقية الدول الأخرى؛ مثل مصر والمغرب وموريتانيا وتونس وفلسطين والسودان انخفاضاً ملحوظاً في مؤشر الفقر العددي خلال (1981–2013). ويوضح الجدول (8) الإحصاء الوصفي لمؤشر الفقر العددي في الدول العربية عند خط الفقر العالمي 1.9$ خلال تلك الفترة. وتبين من الجدول ارتفاع متوسط مؤشر الفقر العددي في السودان؛ حيث يبلغ (29.47%)، وموريتانيا (22.56%)، وجيبوتي (19.31%)، بينما انخفض هذا المؤشر في دول أخرى إلى مستويات تقارب الصفر؛ مثل لبنان والأردن وفلسطين؛ مما يشير إلى عدم وجود الفقر العددي عند خط الفقر العالمي 1.9$ في هذه الدول. وقد سجلت كل من السودان وموريتانيا واليمن أعلى مستويات التذبذب في عدد الفقر ارتفاعاً وانخفاضاً دلّ على ذلك القيم العالية للانحراف المعياري للمؤشر في هذه الدول بنسب وصلت إلى 31.28% في السودان و 14.14% في موريتانيا و11.80% في اليمن. ويمكن تفسير التقلبات المرتفعة في عدد الفقراء في هذه الدول بعدة أسباب، أهمها: ضعف الهيكل الإنتاجي وضعف التنويع الاقتصادي؛ مما يزيد من مخاطر تعرض الاقتصاد المحلي لهزات الاقتصاد العالمي، مثل انخفاض (ارتفاع) عائدات الصادرات بسبب انخفاض (ارتفاع) أسعار المواد الأولية عالمياً، وينعكس ذلك سلباً على أعداد الفقراء في تلك الدول.

ويتطلب تحليل ديناميكية الفقر في الدول العربية اختبار الاتجاه العام لمؤشر عدد الفقراء ومعرفة معدل تغيُّره بمرور الوقت خلال الفترة (1981–2013). وقد قامت هذه الدراسة بتقدير نموذج قياسي يربط بين المؤشر العددي للفقراء والمتجه الزمني له خلال تلك الفترة، وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة ولكل دولة على حدة.

ويوضح الجدول (9) نتائج تقدير هذا النموذج، ومنه يتضح أن إشارة معامل المتجه الزمني قد جاءت سالبة لكل الدول العربية باستثناء دولتين، هما

596.indd 74 8/1/22 2:44 PM

اليمن وجزر القمر. وتدلّ هذه الإشارة على تناقص عدد الفقراء في كل الدول العربية بمرور الزمن خلال الفترة (1981–2013)، باستثناء هاتين الدولتين اللتين جاءت إشارة المؤشر فيهما موجبة؛ مما يدل على تزايد الفقر فيهما. بالمثل، جاءت إشارة المتجه الزمني سالبة عند تقدير النموذج على مستوى الدول العربية مجتمعة (14 دولة)، وتشير قيمة المعامل إلى تناقص عدد الفقراء بنسبة (0.58 %) سنوياً خلال تلك الفترة، وهذه القيمة ذات معنوية عالية (0.00). وتوضح نتائج تقدير الانحدار في الجدول السابق أيضاً تزايد معدل الفقر بنسبة (0.6 %) سنوياً في جزر القمر خلال تلك الفترة، ويتزايد الفقر في اليمن بنسبة (0.3%) ولكن تفتقر قيمة معامل المتجه الزمني لليمن إلى معنوية مقبولة إحصائياً.

وبالمثل قامت الدراسة باختبار الاتجاه العام لمؤشر شدة الفقر في الدول العربية خلال الفترة 1981–2013 لمعرفة اتجاه تطورها: أزادت فجوات الفقر بين الفقراء أنفسهم أم انخفضت خلال تلك الفترة. وبينت الدراسة انحداراً لمؤشر شدة الفقر على المتجه الزمني له؛ فجاءت قيمة المعامل في الدول العربية سالبة وتساوي (–0.0006) وبمعنوية إحصائية (0.0059)، وقيمة معامل الارتباط (R2=0.68)؛ مما يعني أن شدة الفقر في الدول العربية مجتمعة كانت تتناقص بمعدل سنوي هو 0.06%، وهذه الإحصائية ذات معنوية عالية جداً.

596.indd 75 8/1/22 2:44 PM

الجدول (9): اختبار الاتجاه العام لعدد الفقراء خلال الفترة (1981-2013)

نتائج معدلات الانحدار – المتغير التابع هو مؤشر الفقر العددي والمستقل هو المتجه الزمني

الدولة	معامل الانحدار	قيمة إحصائية (t)	Prob	R^2
الجزائر	-0.003**	-2.63	0.02	0.37
جزر القمر	0.006*	-9.47	0.00	0.88
جيبوتي	-0.002	-0.44	0.66	0.16
مصر	-0.009*	-5.88	0.00	0.74
العراق	-0.009**	-2.25	0.04	0.30
الأردن	-0.001	-0.91	0.38	0.06
لبنان	–	–	–	–
المغرب	-0.008*	-6.19	0.00	0.76
موريتانيا	-0.031*	-8.14	0.00	0.85
السودان	-0.036*	-12.17	0.00	0.93
سوريا	-0.005*	-5.03	0.00	0.68
تونس	-0.012*	-14.10	0.00	0.94
فلسطين	-0.002*	-7.71	0.00	0.83
اليمن	0.003	-1.59	0.14	0.17
الدول العربية	**-0.0058***	**-4.77**	**0.00**	**0.74**

• المصدر: احتساب الباحث من بيانات البنك الدولي.

*: تعني أن المعامل ذو معنوية عند مستوى 1%. **: تعني أن المعامل ذو معنوية عند مستوى 5%.

596.indd 76 8/1/22 2:44 PM

الوقت الكافي للخروج من الفقر في الدول العربية وفقاً لخط الفقر 1.9 دولار في اليوم:

استخدمت الدراسة مؤشر موردخ (Morduch 1998) لاحتساب الوقت الكافي؛ للخروج من الفقر في الدول العربية. ويُعرّف هذا المؤشر الوقت المتوقع للخروج من الفقر في بلد ما بأنه الوقت الذي يُستغرق للوصول إلى مستوى خط الفقر من خلال نمو دخل الفرد في ذلك البلد. فإذا كان دخل العائلة i ينمو بمعدل نمو ثابت موجب هو g سنوياً فإن العلاقة بين خط الفقر والدخل الحالي يمكن أن تعطى بالمعادلة الآتية:

$$z = y_t(1+g)^{t_g^i}$$

وعند أخذ اللوغاريثم الطبيعي للمعادلة السابقة وحلها لإيجاد قيمة t_g^i نتحصل على:

$$t_g^i \approx \frac{In(z) - In(y_t)}{g}$$

هذا بالنسبة للعائلات التي يقع دخلها تحت خط الفقر. أما بالنسبة للعائلات التي يقع دخلها فوق خط الفقر؛ فإن قيمة t_g^i تساوي صفراً.

وتم في المعادلة السابقة إجراء التقريب الآتي:

$$In(1+g) \approx g$$

وتنطبق هذه المعادلة تماماً على النمو الأسي (Exponential growth) حيث إن:

$$Z = y_i exp\left(t_g^i * g\right)$$

596.indd 77 8/1/22 2:44 PM

وعند أخذ القيمة المتوسطة للوقت الكافي للخروج من الفقر (T) نتحصل على المعادلة:

$$T_g = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\frac{In(z) - In(y_i)}{g} = \frac{w}{g}$$

حيث إن W هي مؤشر واتس (Watts).

وقد استخدمت الدراسة مؤشر موردخ (Morduch 1998) لاحتساب الوقت الكافي للخروج من الفقر في الدول العربية اعتماداً على بيانات البنك الدولي للفقر (2018)، التي تستند إلى مسوح أجريت في سنوات سابقة في الدول العربية المشمولة في التقرير.

وتبين نتائج الجدول (10) تفاوت الدول العربية في الوقت الكافي للخروج من الفقر. ولكن بصورة عامة تتمكّن معظم الدول العربية من الخروج من الفقر عند خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم خلال مدة أقصاها 10 سنوات، إذا نما دخل الفرد فيها بمعدل 4% سنوياً، باستثناء السودان واليمن وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا. كما تشير بيانات الجدول (10) إلى أن بعض الدول العربية؛ مثل الجزائر والأردن وفلسطين، خرجت مسبقاً من الفقر.

أما معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال عشرين سنة؛ فهو أقل من 2% لمعظم الدول العربية، بينما تحتاج الدول العربية الأشد فقراً إلى مستويات نمو عالية جداً تتجاوز نسبة 10% لتخرج من الفقر؛ حيث تحتاج موريتانيا إلى أن تنمو بمعدل نمو 10.6%، ويحتاج السودان إلى معدل نمو سنوي بنسبة 14% خلال العشرين سنة القادمة للخروج من الفقر. أما اليمن وجيبوتي وجزر القمر؛ فتحتاج إلى معدلات نمو أعلى من ذلك بكثير، وهو ما يوضحه الجدول.

596.indd 78 8/1/22 2:45 PM

وللخروج من الفقر خلال ثلاثين سنة تحتاج موريتانيا إلى أن تنمو سنوياً بمعدل 7%، والسودان بمعدل 9.4%، واليمن بمعدل 15.7%، أما جيبوتي وجزر القمر؛ فتحتاج إلى أن تنمو بمعدلات نمو نسبتها 38.6 % و 30 %. مما يعني أن الدول الأشد فقراً تحتاج إلى المزيد من الجهود الحكومية في محاربة الفقر لتحقيق الخروج منه في المدى الطويل. كما تحتاج هذه الدول إلى الاستفادة القصوى من عقد الشراكات الإقليمية والدولية للمساعدة على محاربة الفقر.

الجدول (10): الوقت الكافي للخروج من الفقر وفقاً لخط الفقر 1.9 دولار في اليوم

	مؤشر واتس	سنة المسح الإحصائي	عدد السنوات المطلوبة للخروج من الفقر	معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال 10 سنوات	معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال 20 سنة	معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال 30 سنة
الجزائر	0.12	2011	2.97	1.19	0.59	0.40
جزر القمر	8.97	2013	224.17	89.67	44.83	29.89
جيبوتي	11.56	2013	289.12	115.65	57.82	38.55
مصر	0.38	2015	9.54	3.82	1.91	1.27
العراق	0.36	2012	9.03	3.61	1.81	1.20
الأردن	0.04	2010	0.94	0.38	0.19	0.13
لبنان	0.00	2011	0.00	0.00	0.00	0.00
المغرب	0.30	2006	7.48	2.99	1.50	1.00
موريتانيا	2.13	2014	53.20	21.28	10.64	7.09
السودان	2.81	2009	70.13	28.05	14.03	9.35

596.indd 79 8/1/22 2:45 PM

	مؤشر واتس	سنة المسح الإحصائي	عدد السنوات المطلوبة للخروج من الفقر	معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال 10 سنوات	معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال 20 سنة	معدل النمو المطلوب للقضاء على الفقر خلال 30 سنة
سوريا	0.09	2004	2.30	0.92	0.46	0.31
تونس	0.21	2010	5.33	2.13	1.07	0.71
فلسطين	0.09	2011	2.36	0.94	0.47	0.31
اليمن	4.70	2014	117.58	47.03	23.52	15.68

• المصدر: احتساب الباحث.

سادساً – استدامة النمو الاقتصادي للقضاء على الفقر في الدول العربية:

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة أوضاع النمو الاقتصادي وتحديات مسار النمو المستدام والقضاء على الفقر في الدول العربية، ومن ثمّ نقوم باختبار العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي (1981–2013) لمعرفة مقدرة آلية النمو في الإقلال من الفقر، بالإضافة إلى نمذجة العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته خلال الفترة (1996–2014).

(أ) أوضاع النمو الاقتصادي في الدول العربية:

توجد ثلاثة مميزات أو شروط يجب توافرها ليكون النمو مستداماً في الدول العربية:

1– أن يكون معدل النمو الاقتصادي عالياً: فقد أوضحت الدراسات التجريبية

596.indd 80 8/1/22 2:45 PM

مثل دراسة (Szirmai 2012) أن عملية اللحاق بالدول المتقدمة منذ عام 1950 كانت تتطلب معدل نمو اقتصادي يفوق 5%، بشرط أن يكون هذا النمو مستداماً لأكثر من عقدين من الزمان. ولم يتحقق هذا الشرط في الدول العربية؛ فقد كان متوسط معدل النمو في معظم الدول العربية أقل من 5% في العقود الثلاثة السابقة (انظر الجدول 11). وحتى تلك الدول التي نمت بمعدل أعلى من 5% فإن هذا النمو لم يكن مستقراً بل كان متقلباً جداً، كما يتضح ذلك من القيمة العالية للانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي في الدول العربية (انظر الجدول 11).

2- طول فترات النمو الاقتصادي: فكلما طالت فترات النمو الاقتصادي الموجبة عجّل ذلك من اللحاق بالدول المتقدمة. ولكن كما يوضح (Pritchett 1998)، فإن دراسة متوسط معدلات النمو وحدها قد تقود إلى نتائج مضللة، والأولى التركيز على أسباب شروع الدول في النمو وتوقفه. ويرتفع النمو الاقتصادي في الدول العربية وينخفض وفقاً لأسعار المواد الأولية العالمية وهزات الاقتصاد العالمي والسبب في ذلك عدم تنويع للأنشطة الاقتصادية في هذه الدول.

3- مستوى تذبذبات أو تقلبات النمو الاقتصادي Volatility of growth: فكلما انخفضت تقلبات النمو الاقتصادي (Lower Volatility) استدام النمو الاقتصادي لمدة أطول في الدولة. وتزداد هذه التقلبات بصفة عامة في الدول النامية وتنخفض في الدول المتقدمة؛ الشيء الذي يجعل النمو في الأخيرة أكثر استدامة؛ ومن ثم بقاء الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

596.indd 81 8/1/22 2:45 PM

الجدول (11) : معدل النمو الاقتصادي: المتوسط والانحراف المعياري (1985-2015)

الدولة	1989-1985		1994-1990		1999-1995		2004-2000		2009-2005		2015-2010	
	متوسط	انحراف معياري	AVG	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
الجزائر	1.4	2.5	0.3-	1.6	3.5	1.5	4.8	1.6	3.0	1.8	3.4	0.5
البحرين	2.8	5.9	7.0	5.3	4.0	0.6	4.9	1.8	6.1	2.1	3.8	1.2
جيبوتي			3.0-	3.0	1.2-	2.6	2.4	1.3	4.8	1.0	5.0	1.1
مصر	4.4	1.8	3.6	1.7	5.1	0.8	3.7	1.1	6.0	1.3	2.9	1.4
العراق	2.5	4.7	12.1	46.7	17.4	12.2	3.6	31.7	5.5	3.6	6.3	4.7
الأردن	0.4-	8.0	6.2	7.2	3.6	1.5	5.6	1.8	7.4	1.2	2.6	0.3
الكويت	5.7	13.9	21.2	18.1	2.0	2.6	7.3	6.7	3.8	6.7	2.9	4.4
ليبيا							3.7	5.9	5.3	4.7	28.5-	47.4
لبنان			16.8	14.8	2.5	3.7	3.6	1.6	6.6	4.1	2.7	2.6
المغرب	5.9	4.9	3.7	5.3	2.7	7.1	4.6	2.2	4.9	1.8	3.9	1.0
موريتانيا	3.4	1.8	0.9	3.5	4.4	5.4	2.8	2.9	6.1	8.0	5.1	0.8
عُمان	6.1	7.1	4.9	3.2	3.3	2.4	1.5	3.5	5.3	2.1	4.3	3.5

8/1/22 2:45 PM

596.indd 82

الـــدولـــة	1989-1985		1994-1990			1999-1995		2004-2000		2009-2005		2015-2010	
	متوسط	انحراف معياري	AVG	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
قطر								7.3	8.5	7.0	16.3	6.7	8.3
السعودية	0.8	5.8	4.6	4.2	1.7	1.8	4.5	4.1	4.5	2.5	5.8	2.6	5.0
الصومال	3.2	3.7											
السودان	4.4	8.0	2.8	5.3	6.0	2.8	6.2	1.4	6.2	3.1	8.0	2.6	2.3
سوريا	1.5	8.8	8.4	3.1	2.9	4.0	4.3	2.6	4.3	0.6	5.6		
تونس	2.5	3.5	5.0	2.7	5.2	1.8	4.2	1.8	4.2	1.5	4.5	2.2	2.1
الإمارات	1.1-	10.0	6.1	7.2	4.8	3.2	6.6	4.4	6.6	5.4	3.2	1.8	4.2
فلسطين					16.4	8.9	0.1	8.8	0.1	12.2	3.4	7.5	5.3
اليمن			6.3	1.7	5.1	0.9	4.3	1.0	4.3	1.0	3.9	13.6	4.3-
العالم	3.8	0.5	2.2	0.8	3.2	0.5	3.2	1.2	3.2	2.6	2.5	0.7	3.0

• المصدر: احتساب الباحث من بيانات البنك الدولي.

8/1/22 2:45 PM
596.indd 83

والجدول (11) والشكل (7) يوضحان مستوى التقلبات في النمو الاقتصادي (Volatility) في الدول العربية خلال الفترة من 1985–2015 مقيسة بالانحراف المعياري لمعدل النمو خلال هذه الفترة. ومن الجدول يتبين ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي في الدول العربية (الذي يبلغ 6.8%) مقارنة بالمستوى العالمي (الذي يبلغ 1.26%)؛ حيث سجلت كل الدول العربية قيماً أعلى من المستوى العالمي لهذا المؤشر؛ مما يشير إلى ارتفاع تقلبات النمو الاقتصادي في الدول العربية مقارنة بالمستوى العالمي.

وباستثناء ثلاث دول عربية، فإن مؤشر تقلبات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية يعادل ثلاثة أضعاف المستوى العالمي. وهذا من أهم أسباب عدم استدامة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1985–2015.

وقد أكّد (Rodrik 2011) أن الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية تتطلب تسارع النمو الاقتصادي في الدول النامية، وهذا لا يحدث إلا عبر عمليات متواصلة وممنهجة من التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، وخصوصاً بالنسبة للدول التي لها ميزات نسبية في المنتجات الأولية، كما هو عليه الحال في الدول العربية.

596.indd 84 8/1/22 2:45 PM

الشكل (7): تقلبات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1985-2015)

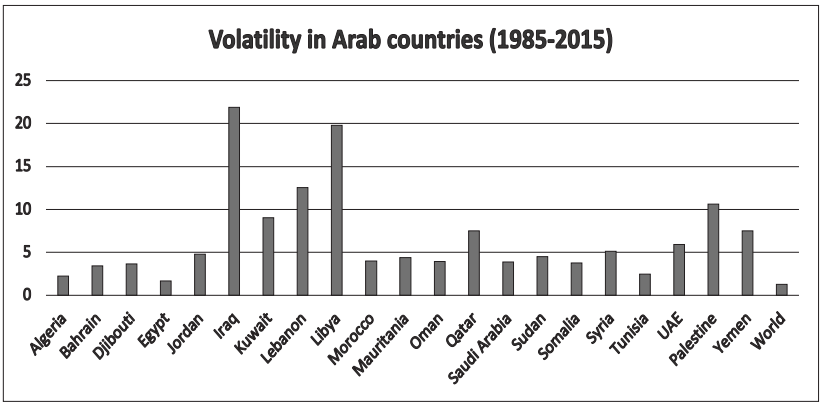

• المصدر : حساب الباحث من بيانات البنك الدولي.

(ب) تحديات مسار النمو المستدام والقضاء على الفقر في الدول العربية:

تعاني الدول العربية من مشكلات وقيود هيكلية تتسبب في ضعف النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛ مما ينعكس سلباً على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وترتبط هذه القيود بعوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية. وتتطلب معالجات جذرية طويلة الأجل تقود إلى توزيع الموارد بكفاءة عالية وإحداث التحول الهيكلي الذي يعطي اقتصاد الدولة المرونة الكافية التي تمكنه من امتصاص هزات الاقتصاد الداخلي والعالمي، ويجعل النمو الاقتصادي مستداماً؛ وهو ما يسهل بدوره اللحاق بركب الدول المتقدمة ويوفر العدالة الاجتماعية ويقضي على الجوع والفقر.

ففي الجانب الديموغرافي، تضاعف عدد سكان الدول العربية لأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 1970، ويسكن نصف سكان المنطقة في المدن؛ مما يؤثر على كفاءة وعدالة توزيع الموارد، التي قد تنعكس سلباً على الفقراء الذين يوجد أكثرهم في المناطق الريفية، فضلاً عن انعكاسها على أفقر الفقراء في المناطق النائية، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن في المنطقة بحلول عام

596.indd 85 8/1/22 2:45 PM

2050. ويرتفع معدل بطالة الشباب والمرأة في الدول العربية ليبلغ نسبة 25% وهي النسبة العليا عالمياً. وأكدت تقارير الأمم المتحدة (2017) أن هذه الشرائح الاجتماعية هي الأكثر عرضة للوقوع في الفقر المتعدد الأبعاد. ومن ثم؛ فإن الأولويات التنموية في المنطقة تتمثل في خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والمناصر للفقراء، ومعالجة ندرة الموارد. ويمكن أن تتحقق هذه الأهداف التنموية من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي وإيجاد أنشطة اقتصادية جديدة تساعد في تنويع الصادرات والإيرادات، وفي إيجاد فرص عمل عالية الجودة وإعادة توزيع الدخل وتمكين الشرائح الضعيفة في المجتمع.

كما أن ضعف الهيكل المؤسسي في الدول العربية يفسح المجال أمام الفساد الإداري الذي يقود بدوره إلى ضعف المنافسة في السوق والحد من دور القطاع الخاص في إيجاد فرص العمل، وقد نتج عن ذلك حرمان الكثير من الشباب من فرص العمل المنتج. كما أن ضعف الهيكل الإنتاجي والتنويع الاقتصادي في الدول العربية جعل صادرات هذه الدول تستحوذ على أقل من 1% من حصة السوق العالمية من الصادرات غير النفطية؛ مما أضعف الإيرادات القومية المتاحة لتمويل التنمية المحلية ومحاربة الفقر. ويؤدي ضعف مرونة الأنظمة المصرفية العربية إلى صعوبة الحصول على التمويل، فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الذين تحصلوا على التمويل من مؤسسات التمويل في المنطقة أقل من 4% من السكان في عام 2010، ولا توجد هذه النسبة إلا في إفريقيا جنوب الصحراء؛ مما يعني أن الحصول على التمويل في المنطقة هو الأقل عالمياً مقارنة مع المناطق الأخرى (IMF, 2015). ولا يزال اعتماد اقتصادات الدول العربية على القطاع العام كبيراً، وشبكات الأمان الاجتماعية فيها ضعيفة. وعلى الرغم من أن متطلبات التنمية المستدامة قد تفوق مقدرات البلد الواحد المالية، إلا أن التكامل والعمل العربي المشترك لا يزال ضعيفاً.

596.indd 86 8/1/22 2:45 PM

إن إهمال هذه القيود الهيكلية والمؤسسية، وعدم معالجتها؛ مثل، عدم مراجعة قوانين تنظيم العمل، وضعف قضايا الحوكمة الرشيدة في الدولة، وعدم الكفاءة الإدارية، وغياب دور الدولة في إصدار وإنفاذ القوانين الداعمة للمنافسة والمناهضة للاحتكار، وفي سهولة النفاذ للخدمات التعليمية والصحية– سوف يجعل من تصميم وتطبيق السياسات والبرامج الاقتصادية عملاً غير مجدٍ في تحقيق التنمية المستدامة والإقلال من الفقر؛ فتعديل الأشكال المؤسسية القائمة وتكييفها يمهد الطريق لتنفيذ وتطبيق السياسات الجيدة التي تمكن من التغيير التنموي وتعزز العدالة الاجتماعية. وفي الجزء التالي نقوم باختبار العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية (1981–2013) إحصائياً، ثم نقوم بتقدير نموذج قياسي في النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته؛ بهدف معرفة محدداته وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسسية التي تؤثر على هذه الدول.

(ج) اختبار العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية (1981–2013):

لاختبار العلاقة بين معدلات الفقر في الدول العربية ومعدلات النمو الاقتصادي الذي يُقاس عادةً بمؤشرات الدخل (أو بالإنفاق)، قامت الدراسة بإجراء تقدير قياسي لنموذج انحدار بين المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم، ومعدل النمو الاقتصادي مقيساً بمعدل نمو الاستهلاك للفرد خلال فترة الدراسة (1981–2013). ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مقدرة النمو الاقتصادي على تخفيف الفقر في الدول العربية؛ ومن ثم معرفة مدى استفادة الفقراء من الزيادة السنوية في النمو الاقتصادي في الدول العربية. وتفترض النظرية الاقتصادية أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى

596.indd 87 8/1/22 2:45 PM

انخفاض عدد الفقراء؛ بمعنى أن إشارة معامل النمو الاقتصادي كمتغير مفسر للفقر ستكون سالبة.

كما أجرت الدراسة اختباراً على تأثير النمو الاقتصادي على مؤشر شدة الفقر، الذي يأخذ في الاعتبار عدم تساوي الفقراء أنفسهم في مستوى الفقر؛ بمعنى اختبار مقدرة زياد النمو الاقتصادي على تقليل التفاوت بين الفقراء أنفسهم. وتُمكّن الاختبارات السابقة من تقييم تأثير النمو الاقتصادي الكمي على عدد الفقراء والنوعي على شدة الفقر.

ويمكن استخدام المعادلة الرياضية التالية لإجراء الانحدار بين النمو الاقتصادي والفقر:

$$P_{it} = \alpha_i + \gamma_t + \beta_i Y_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\

ويوضح الجدول (A-12) نتائج تقدير نموذج الانحدار عندما يكون المؤشر العددي للفقر هو المتغير التابع ومؤشر النمو الاقتصادي هو المتغير المستقل. وقد تم تقدير ثلاثة نماذج باستخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة للنمو الاقتصادي، وهي: نمو الاستهلاك ونمو دخل الفرد ولوغاريثم دخل الفرد. و تبين من الجدول أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية جاءت سالبة في كل النماذج المقدرة؛ مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، مما يدلّ على أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء في الدول العربية، وهذه النتيجة تتطابق مع الغالبية العظمى من الدراسات العالمية التي أجريت على الدول الأخرى في هذا المجال؛ مثل دراسات مارتن رفاليون (Ravallion 1995).

وعليه؛ فإن السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي؛ مثل السياسة المالية والنقدية وسياسات الانفتاح الخارجي واختيار النظام المناسب لسعر الصرف– ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ ومن ثم إلى تخفيض عدد الفقراء في الدول العربية.

وقد تم إعادة تقدير المعادلة السابقة باستخدام معدلات نمو دخل الفرد بدلاً من نمو الاستهلاك. وقد جاءت النتائج مؤيدة ومقاربة للنتائج السابقة، وهو ما يوضحه الجدول (A-12)؛ مما يؤكد متانة العلاقة بين زيادة النمو الاقتصادي وانخفاض عدد الفقراء في الدول العربية؛ ومن ثم انتفاع الفقراء من النمو في الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات. يؤكد اختبار Hausman على رفض فرض زيادة الآثار الثابتة عن الحاجة (Redundancy of Fixed Effects) في كل التقديرات السابقة للنماذج القياسية.

596.indd 89 8/1/22 2:45 PM

ولتأكيد سلبية العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشر العددي للفقراء قامت الدراسة باختبار العلاقة بينهما بإجراء انحدار بين لوغاريتم المؤشر العددي للفقراء كمتغير تابع ولوغاريتم دخل الفرد بالأسعار الثابتة لعام 2010 لمجموعة 8 دول عربية، تتوافر بياناتها باستخدام الآثار الثابتة للفترة الزمنية 1981–2013، وتم استبعاد جزر القمر في هذا التقدير؛ لعدم كفاية المشاهدات. وقد أكدت نتائج هذا الانحدار وبمستوى معنوية عالية جداً (0.00) سلامة النتائج السابقة، التي تبين أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض الفقر.

بالمثل، أجرت الدراسة اختباراً للعلاقة بين شدة الفقر والنمو الاقتصادي في الدول العربية لمعرفة مدى مقدرة النمو الاقتصادي على تقليل تفاوت الفقراء في الفقر، باستخدام طريقة الآثار الثابتة في نموذج panel بأخذ مؤشر شدة الفقر كمتغير تابع ومؤشرات النمو الاقتصادي السابقة كمتغيرات مُفسّرة خلال الفترة (1981–2013) بناءً على المعادلة الرياضية السابقة؛ وذلك لمجموعة 9 دول عربية تتوافر بياناتها في تلك الفترة. ويوضح الجدول (B–12) نتائج الاختبار الإحصائي لتقدير النموذج. وتؤكد النتائج الواردة في هذا الجدول سلبية العلاقة بين كل مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشر شدة الفقر؛ مما يشير إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى خفض شدة الفقر؛ ومن ثم تخفيض مستوى تفاوت الفقراء في الفقر.

596.indd 90 8/1/22 2:45 PM

الجـدول (A-12) : اختبـار العلاقــة بين المؤشــر العــددي للفقر والنمـو الاقتصـادي

المتغير التابع هو المؤشر العددي للفقر

المتغير المستقل	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
نمو استهلاك الفرد	-0.00208* (-2.42)		
نمو دخل الفرد		-0.00035** (-2.00)	
لوغاريتم استهلاك الفرد$^{\Delta}$			-2.456268* (-26.86)
عدد المشاهدات	109	136	100
R^2	0.82	0.84	0.93
F-Stat	*49.35	*52.41	*148.18
Hausman test	*55.52	*56.46	*30.69

- **المصدر : إعداد الباحث باستخدام برامج Eviews.**

$^{\Delta}$: **المتغير التابع هنا لوغاريتم المؤشر العددي للفقر.**

*: **المعامل ذو معنوية عند مستوى 1 %.**

: **المعامل ذو معنوية عند مستوى 5 %.

القيمة بين القوسين هي إحصائية *(t)*.

596.indd 91 8/1/22 2:45 PM

الجـدول (B-12) : اختبـار العلاقــة بين شــدة الفقر والنمـو الاقتصـادي

المتغير التـابع هو مربـع فجوة الفقر

المتغير المستقل	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
نمو استهلاك الفرد	-0.000183** (-2.12)		
نمو دخل الفرد		-3.42E-05 (-1.50)	
لوغاريتم استهلاك الفرد$^{\Delta}$			-2.888* (-35.46)
عدد المشاهدات	109	136	100
R^2	0.65	0.67	0.93
F-Stat	20.70*	20.82*	161.3*
Hausman test	23.28*	22.265*	37.689*

- **المصدر : إعداد الباحث باستخدام برامج Eviews.**

$^{\Delta}$: **المتغير التابع هنا لوغاريتم المؤشر العددي للفقر.**

*: **المعامل ذو معنوية عند مستوى 1 %.**

: **المعامل ذو معنوية عند مستوى 5 %.

القيمة بين القوسين هي إحصائية *(t)*.

596.indd 92 8/1/22 2:45 PM

(د) نمذجة العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته خلال الفترة (1996–2014):

في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية، سنقوم بتقدير نموذج في النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته؛ بهدف معرفة محدداته خلال الفترة 1996–2014 وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسسية والعوامل الخارجية المرتبطة بأوضاع الاقتصاد العالمي، التي تؤثر على هذه الدول، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف هذه الدول في الأوضاع الاقتصادية الأولية التي كانت عليها مسبقاً. فتحديد العوامل المساعدة والمعوّقة للنمو الاقتصادي في الدول العربية تمكّن من معرفة ومعالجة أسباب الفقر المادية المرتبطة بضعف أداء الدولة الاقتصادي آخذين في الاعتبار أن معظم الفقراء في العالم العربي يقطنون في الدول العربية ذات الأداء الاقتصادي الضعيف.

وبالاستفادة من قواعد البيانات الدولية المتوافرة على الإنترنت استخدمنا النمذجة القياسية اعتماداً على منهجية تحليل بيانات البانل (Panel) لمعرفة محددات النمو الاقتصادي الحقيقي في تلك الدول. وقد اشتمل نموذج البانل (Panel) على 9 دول عربية تتوافر بياناتها. وقد تم تجميع البيانات المستخدمة في النموذج من البنك الدولي (World Development Indications) وصندوق النقد الدولي وجداول بين العالمية النسخة التاسعة Penn World Table.9، ومؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي. واعتمدنا في تقدير النموذج على المعادلة التالية:

$$gr_{i,t} = \alpha y_{i,t-1} + x_{i,t}\beta + \omega_t + \varphi_i + v_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث إن $gr_{i,t}$ تمثّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدولة i في الفترة t، ويشير

596.indd 93 8/1/22 2:45 PM

المتغير $\alpha y_{i,\ t-1}$ إلى الأوضاع الأولية التي كانت سائدة في الدولة مسبقاً، أما المتجه $\boldsymbol{x}'_{i,t}\ \boldsymbol{\beta}$ ؛ فيحتوي على المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي، وتشير φ_i , ω_t إلى الآثار المرتبطة بالزمن (Sample time effects) والآثار المرتبطة بالدولة المعنية التي لا علاقة لها بعنصر الزمن (unobserved time-invariant country-specific effects)، ويمثل المتغير الأخير إلى عنصر البواقي في معادلة الانحدار.

والمتغير التابع الذي يراد تقديره هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد تم اشتقاقه من قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2011 من جداول بين العالمية (النسخة التاسعة). أما المتغيرات المستقلة؛ فتتضمن مؤشرات توافر رأس المال المادي أو حصة التكوين الرأسمالي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (I) ومؤشر توافر رأس المال البشري (HC)، الذي يوضح متوسط سنوات التعليم التي يتلقاها الفرد والعائد على التعليم. بالإضافة إلى متغير حصة الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (G)، وهو متغير يعكس أوضاع السياسة المالية في الدولة بصورة عامة، ويتوقع أن يكون له تأثير موجب على معدل النمو الاقتصادي إذا لم تؤد زيادة الإنفاق إلى خلق عجز في الميزانية، أو استبعاد للتكوين الرأسمالي في القطاع الخاص. وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات السابقة من جداول بين العالمية.

كما تم إدراج متغير معدل التضخم السنوي (Inf) ليعكس مستوى استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية الداخلية في الدولة. ويتوقع أن تكون الأوضاع الاقتصادية الكلية مستقرة؛ ومن ثمّ معززة للنمو الاقتصادي إذا كان متوسط معدل التضخم السنوي أقل من 10%. ولأهمية سياسة سعر الصرف في الدول النامية كعامل رئيس في التوازن الخارجي الكلي في الدولة، أدرج متغير

596.indd 94 8/1/22 2:45 PM

انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مساره التوازني كمتغير مفسّر في النموذج. وتم احتساب سعر الصرف الحقيقي باستخدام طريقة رودريك (2008)، وذلك بتحويل قيم سعر الصرف الاسمية بوساطة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية، ثم تقدير نموذج قياسي لسعر الصرف الحقيقي على نمو دخل الفرد الحقيقي، ويكون انحراف سعر الصرف الحقيقي (Misalignment) هو الفرق بين لوغاريثم سعر الصرف الحقيقي ولوغاريثم سعر الصرف المقدّر. ويتوقع أن تكون إشارة هذا المتغير سالبة؛ لأن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مساره التوازني يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

ولعكس دور العوامل المؤسسية في أداء معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية، أدرج متغير فاعلية الحكومة (Government efficiency) ومتغير سيادة حكم القانون (Rule of law) وجودة التشريعات (Regulation quality). ويوضح مؤشر فاعلية الحكومية مستوى جودة الخدمات العامة واستقلال الأنشطة عن الضغوط السياسية، أما سيادة حكم القانون؛ فيوضح مدى ثقة الأفراد في المجال القانوني، خصوصاً تطبيقه في العقود وحقوق الملكية والقضاء والشرطة. ويوضح مؤشر جودة التشريعات مقدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات التي تعزز أداء القطاع الخاص في الدولة. وقد تم الحصول على بيانات هذه المتغيرات من البنك الدولي.

كما تشتمل معادلة الانحدار على متغيرات أخرى تعكس العوامل الخارجية غير المرتبطة بأداء سياسة الدولة الاقتصادية، ولكنها ذات تأثير على أدائها الاقتصادي؛ مثل أحوال الأسواق العالمية ومستوى أداء الاقتصاد العالمي ازدهاراً وركوداً. وقد أدرج متغير معدل نمو الاقتصاد العالمي ليعطي إشارة إلى ما يدور في الاقتصاد العالمي من تقلبات قد تؤثر على الدول العربية إيجاباً أو سلباً، ولا يمكن الحكم بإشارة هذا المتغير مسبقاً قبل تقدير النموذج. كما

596.indd 95 8/1/22 2:45 PM

يتضمن النموذج متغيراً يعكس تفاوت الأوضاع الأولية في الدول العربية والبنيات الاقتصادية والديموغرافية الموجودة مسبقاً.

ولتقدير النموذج، قُمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Estimator (GLS) لـ 9 دول عربية، وهي: الجزائر ومصر والعراق والأردن والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس واليمن، خلال الفترة 1996–2014 باستخدام منهجية الآثار الثابتة (Fixed Effects)، ولم نتمكن من إدراج الدول الأخرى، بسبب عدم اكتمال البيانات المطلوبة، والجدول (13) يوضح نتائج تقدير النموذج.

ومن الجدول يتضح أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضته يتأثر تأثراً إيجابياً بمستوى رأس المال البشري، ومستوى التكوين الرأسمالي والعوامل المؤسسية.

كما يتأثر معدل النمو الاقتصادي العربي تأثراً سلبياً بانحراف سعر الصرف عن مساره التوازني وبمعدلات الاستهلاك الحكومي (G) الذي ينتج عنه زيادة عجز الميزانية. وتشير نتائج التقدير إلى أن أعلى المتغيرات المفسرة معنوية هي حصة التكوين الرأسمالي وفاعلية الحكومة. وتوضح النتائج أن مؤشر سيادة القانون جاء بمعنوية ضعيفة 8%، وبإشارة معاكسة، فلا يُعتد بأثره على النمو الاقتصادي. أما متغير معدل التضخم؛ فهو ليس ذا معنوية مقبولة، وقد يرجع سبب ذلك إلى استدراك جزء من تأثيرها من خلال المتغيرات الأخرى في النموذج. كما أن معدلات التضخم في الدول العربية عموماً كانت أقل من مثيلاتها في الدول النامية الأخرى خلال تلك الفترة.

وقد أجرينا اختبار Hausmam على فرضية زيادة الآثار الثابتة في النمو القياسي المقدّر عن الحاجة (Redundancy of Fixed Effects)، وتوضح

596.indd 96 8/1/22 2:45 PM

نتائج الاختبار رفض هذه الفرضية بمستوى معنوية عالية جداً، وهو ما يوضحه جدول (13).

ويتضح من النتائج السابقة أن العوامل الرئيسية التي تؤدي دوراً حاسماً في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته هي رأس المال البشري والتكوين الرأسمالي والعوامل المؤسسية والسياسة المالية وسعر الصرف. ويترتب على هذه النتائج تسليط الضوء على أهمية زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز التكوين الرأسمالي وتحسين جودة العوامل المؤسسية في الدول العربية لأجل رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ مما يساعد على القضاء على الفقر.

والخلاصة هي أنه إذا أرادت الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته اتخاذ النمو الاقتصادي كآلية للقضاء على الفقر، فلا بد من زيادة الاستثمار لرأس المال البشري والمادي، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، التي لا تزاحم الاستثمار الخاص، ولا تتسبب في زيادة عجز الميزانية. بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب المؤسسية؛ مثل مجال تحسين فاعلية الحكومة ورفع جودة التشريعات واللوائح وتعزيز نظام المحاسبة والمساءلة، ومراجعة واختبار نظام سعر الصرف الذي يوفر المرونة الكافية لمواجهة صدمات الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه يوفر الاستقرار الاقتصادي ويقلص عجز ميزان المدفوعات.

596.indd 97 8/1/22 2:45 PM

الجدول (13) : نمذجة محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية المتوسطة الدخل ومنخفضته خلال الفترة (1996-2014) باستخدام منهجية المربعات الصغرى المعممة (GLSE) اعتماداً على طريقة الآثار الثابتة (Fixed Effects)، المتغير التابع هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغير المستقل	النموذج الأول	النموذج الثاني
رأس المال البشري (HC)	3.178268** (2.04)	3.094311** (2.18)
نسبة التكوين الرأسمالي	17.33539 (4.28)	18.02129* (3.95)
معدل التضخم	0.002818- (0.84-)	-
انحراف سعر الصرف (Misalignment)	1.135073-* (3.09-)	0.900993-** (2.35-)
الاستهلاك الحكومي	9.273841-** (2.24-)	8.831520-*** (1.89-)
فاعلية الحكومة	3.336601* (2.97)	3.384817* (3.09)
جودة التشريعات	1.788129*** (1.80)	1.991458*** (1.73)
سيادة حكم القانون	1.890442-*** (1.76-)	1.952689-*** (1.85-)

596.indd 98 8/1/22 2:45 PM

المتغير المستقل	النموذج الأول	النموذج الثاني
عدد السكان	*5.039537- (2.78-)	*5.436647- (3.31-)
نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي	-	0.121854 (1.50)
معدل التضخم العالمي	0.089404 (1.14)	-
عدد المشاهدات	162	162
عدد الدول	9	9
F-Stat	0.00000	0.0000
Hausman test	*2.346801	*2.646584

- **المصدر : إعداد الباحث باستخدام برامج Eviews.**

***: المعامل ذو معنوية عند مستوى 1 %.**

****: المعامل ذو معنوية عند مستوى 5 %.**

****: المعامل ذو معنوية عند مستوى 10 %.**

القيمة بين القوسين هي إحصائية *(t)*.

596.indd 99 8/1/22 2:45 PM

سابعاً – الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981–2017). واستهلت بشرح مفاهيم ومؤشرات الفقر وتوزيع الدخل وأعطت الصيغ الرياضية لهذه المؤشرات. ثم استعرضت وحللت واقع الفقر وتوزيع الدخل بالتركيز على مؤشرات عدد الفقراء وفجوة الفقر وشدة الفقر والفقر المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل مثل معامل جيني (Gini Coefficient) ومقاييس التشتت. واعتمدت على قاعدة بيانات البنك الدولي عن الفقر باستخدام برنامج Povcalnet. ثم قامت الدراسة بتحليل ديناميكية الفقر في الدول العربية واختبار العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي باستخدام النمذجة القياسية للفترة (1981–2013)؛ بهدف تقييم مقدرة آلية النمو الاقتصادي على تخفيض عدد الفقراء وتقليل التفاوت بين الفقراء في الفقر في الدول العربية.

وبيّنت نتائج التحليل انخفاض المؤشر العددي للفقر وفقاً لخط الفقر العالمي 1.9$ في اليوم في معظم الدول العربية خلال تلك الفترة، بينما عاود هذا المؤشر للارتفاع في دولتين، هما اليمن وجزر القمر. ولكن ترتفع مؤشرات الفقر إلى مستويات عالية جداً عند استخدام خط الفقر العالمي 5.5 دولارات في اليوم. ويشير مؤشر عُشر التشتت النسبي لتوزيع الدخل في الدول العربية إلى أن خُمس السكان يمتلكون أكثر من خُمسي الدخل (أكثر من 40%) في 14 دولة عربية مشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

وتشير نتائج تحليل ديناميكية الفقر في الدول العربية من خلال اختبار الاتجاه العام للمؤشر العددي للفقر وفقاً لخط الفقر العالمي 1.9$ في اليوم إلى اتجاه هذا المؤشر للانخفاض بمرور الوقت في كل الدول العربية خلال الفترة

596.indd 100 8/1/22 2:45 PM

(1981–2013)، باستثناء جزر القمر وجيبوتي واليمن. وتؤكد قيمة معامل المؤشر تناقص عدد الفقراء في الدول العربية بنسبة (0.58%) سنوياً خلال تلك الفترة. وبالمثل أكدت النتائج تناقص شدة الفقر بمعدل سنوي هو 0.06%. واستخدمت الدراسة مؤشر موردخ (Morduch 1998) لاحتساب الوقت الكافي للخروج من الفقر في الدول العربية. وبينت نتائج هذا التحليل تفاوتها في ذلك، ولكن بشكل عام تتمكّن معظم الدول العربية من الخروج من الفقر عند خط الفقر العالمي 1.9 دولار في اليوم خلال مدة أقصاها 10 سنوات، إذا نما دخل الفرد في هذه الدول بمعدل 4% سنوياً باستثناء السودان واليمن وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا.

ولتقييم مقدرة النمو الاقتصادي على تخفيف الفقر في الدول العربية؛ ومن ثم معرفة مدى استفادة الفقراء من الزيادة السنوية في النمو الاقتصادي في الدول العربية، قامت الدراسة باختبار العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي بطريقة الآثار الثابتة في نموذج panel في الفترة (1981–2013) بتقدير ثلاثة نماذج قياسية. وتوصلت نتائج تقدير هذه النماذج إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشر العددي للفقر في الدول العربية علاقة سالبة في كل النماذج المقدرة، التي تعني أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء في الدول العربية، وهذه النتيجة تتطابق مع الغالبية العظمى من الدراسات العالمية التي أجريت على الدول الأخرى في هذا المجال.

بالمثل، أجرت الدراسة اختباراً على العلاقة بين مؤشر شدة الفقر ومؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية لمعرفة مدى مقدرته على تقليل تفاوت الفقراء في الفقر خلال الفترة (1981 – 2013)، وأكدت النتائج سلبية العلاقة بين كل مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشر شدة الفقر؛ مما يشير إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى خفض شدة الفقر؛ ومن ثم تخفيض مستوى تفاوت

596.indd 101 8/1/22 2:45 PM

الفقراء في الفقر. وعليه؛ فإن السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي مثل السياسة المالية والنقدية وسياسات الانفتاح الخارجي واختيار النظام المناسب لسعر الصرف ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ ومن ثم إلى تخفيض عدد الفقراء في الدول العربية.

596.indd 102 8/1/22 2:45 PM

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2014). المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة. عمان، الأردن، 2-2014/4/4.
- العباس، بلقاسم (2001). ديناميكية الفقر في الجزائر. ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، العدد 4 (1).
- العباس، بلقاسم ووشاح رزاق (2010). الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون. ***سلسة الخبراء***، 36، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي، علي عبدالقادر (2002). الفقر. ***سلسلة جسر التنمية***، العدد 4، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي، علي عبدالقادر (2003A). تقييم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية. ***سلسلة أوراق العمل***،WPS0308:ISSN، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي، علي عبد القادر (2003B). النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل؟ ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، العدد 6 (1).
- علي، علي عبدالقادر (2005A). العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية. ***سلسلة جسر التنمية***، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي، علي عبدالقادر (2010). الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية. **سلسلة الخبراء**، العدد 35. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الفارس، عبد الرزاق (2001). ***الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي***. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- القدسي، سليمان (2002). منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي. ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، 4 (2).
- المعهد العربي للتخطيط (2015). تقرير التنمية العربية. الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل. الإصدار الثاني، الكويت.

596.indd 103 8/1/22 2:45 PM

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

- Aaron, H. (1967). The Foundations of the War on Poverty Reexamined. *American Economic Review*, *57*, 1229-1240.
- Adams, R. H., Jr. (2002). *Economic Growth, Inequality, and Poverty: Findings From a New Dataset.* World Bank Policy Research Working Paper, No. 2972, Washington, D.C.: World Bank, February.
- Ali, A.A.G., (2005). *On the Challenges of Economic Development in Post-Conflict Sudan.* API/WPS, No. 0501, Arab Planning Institute, Kuwait.
- Ali, A. A. G. (2006). *Growth, Poverty and Institutions: Is there a Missing Link?* API/WPS No. 0601. Arab Planning Institute, Kuwait.
- Ali, A. A. G. and S. Fan. (٢٠٠٧). Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region. (editors). Arab Planning Institute, Kuwait, ISBN: 99906-80-17-5.
- Ali, A. A. G. (2009). *The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development Policies.* API-Working Paper Series 0904, Arab Planning Institute – Kuwait.
- Atkinson, A. (1987). On the measurement of poverty. *Econometrica*, *55,* 749-764. Clark, Hemming and Ulph. 1981.
- Babiker, M. (٢٠٠٧). *Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature.* API/WPS , No. 0403. Arab Planning Institute, Kuwait.
- Baltagi, B. H. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data.* (2nd ed.), West Sussex, England: John Wiley & Sons.
- Bannaga. A. (2015). Trade liberalization and technology absorption in a less developing country context. *International Journal of Development Issues*, 14 (2), 149-170, https://doi.org/10.1108/IJDI-12-2014-0085.

596.indd 104 8/1/22 2:45 PM

- Bannaga. A. (2015). Currency Crisis in Sudan in 2012: An Econometric Analysis. *Arab Economics and Business Journal,10,* 22–38, Elsevier.
- Beeghley. (1988). Individual and Structural Explanations of Poverty. *Population Research and Policy Review*, 7 (3), 201-222.
- Bruno, M., M. Ravallion, and L. Squire. (1998). *Equity and Growth in Developing Countries.* Old and New Perspectives on the Policy Issues, in Vito Tani and Ke-Young Chu, editors, Income Distribution and High Growth, Cambridge, MA: MIT Press.
- Chen, S., and M. Ravallion. (2010). The Developing World is Poorer than we Thought, but no Less Successful in the Fight against Poverty. *Quarterly Journal of Economics,* 125(4), 1577-1625.
- Deininger, K. and L. Squire. (1996). A New Data Set Measuring Income Inequality, *World Bank Economic Review,* 10(3), 565-591.
- Dollar, D. and A. Kraay. (2002). Growth is Good for the Poor. *Journal of Economic Growth,* 7 (3), 195-225.
- European Bank for Reconstruction and Development (EBRD)., the European Investment Bank (EIB)., and the World Bank (WB) (2016). What's Holding Back the Private Sector in MENA? Lessons from the Enterprise Survey. https://www.enterprisesurveys.org/reports
- Ferreira, F., Chen, S., Dabalen, A., Dihkanov, Y., Hamadeh, N., Jolliffe, D., Narayan, A., Prydz, E., Revenga, A. Sangraula, P., Serajuddin, U., Yoshida, N.)2015(. *A Global Count of the Extreme Poor in 2012: Data Issues, Methodology and Initial Results,* Policy Research Working Paper, No. 7432, Washington, DC: World Bank.
- Foster, J., J. Greer, and E. Thorbecke. (1984). A Class of Decomposable Poverty Measures. *Econometrica* 52, 761-765.

596.indd 105 8/1/22 2:45 PM

- Gould, E. and J. Schieder. (2018). *Poverty persists 50 years after the Poor People's Campaign.* Economic Policy Institute, Washington, DC. Retrieved July 14, 2019, from https://www.epi.org/publication
- Haughton, J and S.R. Khandker. (2009). *Handbook on Poverty and Inequality*. The World Bank, Washington, DC 20433, DOI: 10.1596/978-0-8213-7613-3.
- Hsiao, C. (2005). Why Panel Data. *The Singapore Economic Review* , 50 (2), 143-154.
- International Budget Partnership. (2018). *Open Budget Survey (OBS 2017)*, https://internationalbudget.org
- International Monetary Fund. (2018). *Opportunities for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa.* IMF Departmental Paper No. (18/11), Washington, DC. U.S.A.
- International Monetary Fund. (2018). *The World Economic Outlook (WEO)*. IMF, Washington, DC. Retrieved January 1, 2019, from https://www.imf.org/external/pubs
- Jolliffe, D., and E. B. Prydz. (2015). *Global poverty goals and prices: how purchasing power parity matters.* World Bank Policy Research Working Paper, No. 7256. Washington, DC: World Bank.
- Laabas, B. and I. Limam. (2007). *Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth.* API/WPS, No. 0401. Arab Planning Institute, Kuwait.
- Mack, J. (2016). *Poverty and Social Exclusion: Consensual Method.* Retrieved April 15, 2017, from http://www.poverty.ac.uk
- Markus. L, I. Al-Ayouty, A. Altpeter, L. Borbein, M. Chantelauze, M. Kern, E. Niendorf, M. Reda. (2013). *Which Factors Determine the Upgrading of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs)? The case of Egypt.* Studies, paper no. (76), German Development Institute, ISSN 1860-0468, Bonn.

596.indd 106 8/1/22 2:45 PM

- Messkoub, M. (2008). *Economic Growth, Employment and Poverty in the Middle East and North Africa.* Employment Sector, Employment Working Paper No. (19), International Labour Office (ILO), Geneva.
- Morduch, J. (1998). Poverty, economic growth, and average exit time. *Economics Letters*, 59, 385-390.
- Mthuli Ncube, J. C. A., and K. Hausken. (2013). *Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA)*. African Development Bank Group Working Paper Series No. 195. December.
- Perl, L. and L. Solnick. (1971). A Note on Trickling Down. *Quarterly Journal of Economics*, 85, 171-178.
- Plotnick, R. and F. Skidmore (1975). *Progress Against Poverty*. New York: Academic Press.
- Ravallion, M. (1995). Growth and Poverty: Evidence for Developing Countries in the 1990. *Economic Letters*, 48, 411-417.
- Ravallion. M. (1996). How well can method substitute for data? Five experiments in poverty analysis. *The World Bank Research Observer*, 11(2), 199-221.
- Ravallion, M. and S. Chen. (2001). *Measuring Pro-Poor Growth, Policy Research working paper.* WPS, No. 2666. Development Research Group, World Bank.
- Squire, L. (1993). Fighting Poverty. *American Economic Review,* (May), 377-382.
- United Nations (UN). (1995). *The Copenhagen Declaration and Programme of Action: World Summit for Social Development 6-12 March 1995*, New York, United Nations Department of Publications.
- United Nations. (2015). *The Millennium Development Goals Report 2015*. New York, USA.

596.indd 107 8/1/22 2:45 PM

- United Nation. (2017). *Poverty Eradication.* Retrieved April 16, 2017, from https://sustainabledevelopment.un.org/topics/povertyeradication
- United Nations Development Programme (UNDP). (2006). *What is poverty? Concepts and measures.* International Poverty Centre.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2014). *Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience.* Human Development Report 2014. New York, USA.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2016). *Human Development Report 2016*, New York, USA.
- Watts, H. (1968). *An Economic Definition of Poverty*. In On Understanding Poverty, ed. by Daniel Patrick Moynihan. New York: Basic Books.
- World Bank. (2017). *World Development Indicators* (Washington, D.C.: World Bank). http://data.worldbank.org
- World Bank. (2018). *POVCALNET 2018*. Retrieved February 2, 2018, from http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet
- World Bank. (2019). *Doing Business Report 2018*: Training for Reform. World Bank Group, Flagship Report, Washington, DC.
- World Bank. (2019). *PovcalNet 2019*, Retrieved April 21, 2019, from http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet
- World Economic Forum. (2018). *The Global Competitiveness Reports*. Geneva: World Economic Forum.

596.indd 108 8/1/22 2:45 PM

596.indd 109 8/1/22 2:45 PM

Evolution of Poverty and Income Distribution in Arab Countries during the Period (1981 - 2017): Empirical Study

Abstract

Recently, the study of poverty in the Arab countries has gained high importance due to the rise of poverty levels in some countries and the high risks of falling in it in others. This study analyzes the state of poverty in the Arab countries, investigates its development trends, identifies its causes and then relates it to inequality in income distribution. Also, the study examines the dynamics of poverty in the Arab countries and tests the relationship between it and economic growth using econometric modeling in order to assess the economic growth mechanism's ability to reduce the number of poor and reduce their poverty disparities. Besides modeling the factors affecting economic growth in the middle- and low-income Arab countries. The study differs from previous studies in using different scientific and statistical methodologies. It employs a different econometric model specification by including some variables such as good governance and institution since its importance in explaining the causes of poverty. Moreover, the study uses recent database on poverty and modern definitions for poor people based on the new global poverty lines (1.9$, 3.2$, 5.5$ per day) not used in the previous studies (1$, 1.25$ per day). The results of the analysis of poverty dynamics in Arab countries indicate that the number of poor people decreased annually by (0.58%) during the period 1981-2013. This rate will possibility allow most of the Arab countries to exit poverty at the global poverty line of $ 1.9 per day within a period of 10 years provided that their percapita income grows at a rate of 4% per annum, except Sudan, Yemen, Comoros, and Mauritania. Also, the study finds that increasing economic growth rates leads to reduction in the number of poor people and decline in poverty gaps.

Keywords: Poverty, income distribution, Arab countries, economic growth, sustainable development, empirical study.

596.indd 110 8/1/22 2:45 PM

Author:

Dr. Alamedin Abdalla Bannaga

- Ph.D. (Economics, Development Policy and Management), University of Manchester, Institute of Development Policy and management (IDPM), (2004).
- Senior expert (from 2016 to at present), The Arab Planning Institute - Kuwait.
- Associate professor, University of Sudan for Sciences and Technology- Department of Applied Economics, Khartoum- Sudan (2014 - 2016).
- Economist, The Arab Monetary Fund, (2011 to 2013) – United Arab Emirates.
- - Assistant professor, University of Medical Sciences & Technology, Khartoum, 2007-2011.

Publications:

A- Books:

1- Bannaga, A.A., and M. O. Batwaih, (2019). "Developing Arab Institute from the Perspective of the Knowledge-based Economy". Development Studies Series, No. 61, Arab Planning Institute in Kuwait.

2- Bannaga, A.A., (2019). "The Risks of Cyber Attacks and their Economic Impacts: The Case of the GCC Countries". Development Studies Series, No. 63, Arab Planning Institute in Kuwait .

B- Articles:

1- Batwaih, M. and A. A. Bannaga (2022). "Institutional Governance in Yemeni Public Universities", World Journal of Entrepreneurship, Management, and Sustainable Development". Vol. 18, No. 7, April.

2- Bannaga, A., (2020). "The Role of Fiscal and Monetary Policies in Stimulating Growth and Employment in the Arab Countries in Light of Covid-19 Pandemic Consequences and Beyond". Journal of Development and Economic Policies, Vol. 22. No. 3.

3- Bannaga, A.A. (2015). "Currency Crisis in Sudan in 2012: An Econometric Analysis". The Arab Economic and Business Journal, Vol. 10, Issue 1, pp: 22-38, Elsevier publication.

4- Bannaga, A.A. (2015). "Trade Liberalization and Technology Absorption in a less Developing Country Context". The International Journal of Development Issues, Vol. 14, Issue 2, University of Sydney, Australia.

5- Bannaga, A.A., Y. Gangi, R. Abdrazak and B. Al-Fakhry. (2013). "The Effect of Good Governance on Foreign Direct Investment Inflows in Arab Countries". Applied Financial Economics (AFE), Warwick University, (UK), Vol.23, No.15. pp: 1239–1247.

596.indd 111 8/1/22 2:45 PM

10.34120/0757-042-596-001

Monograph 596

Evolution of Poverty and Income Distribution in Arab Countries during the Period (1981 - 2017): Empirical Study

Alamedin Abdalla Bannaga, Ph.D.

Arab Planning Institute

Kuwait

596.indd 112 8/1/22 2:45 PM

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

596.indd 113 8/1/22 2:45 PM

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

596.indd 114 8/1/22 2:45 PM

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الاشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير
أ. د. عثمان حمود الخضر

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية
- البحوث الإنجليزية
- البحوث الفرنسية

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 170073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833705 (965)
البريد الإلكتروني: jgaps@ku.edu.kw
موقع المجلة: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps
: jgaps.kuniv : jgaps_ku : jgaps.ku

596.indd 116 8/1/22 2:45 PM

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. **سلطان غالب الديحاني**

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: joe@ku.edu.kw

596.indd 117 8/1/22 2:45 PM

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق خليفة الشايجي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ – أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ – ٢٤٩٨٤٧٢٣ ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: jsis@ku.edu.kw - E-mail – الاشتراكات – هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ – issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS alsharia_ku

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products

596.indd 118 8/1/22 2:45 PM

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976.

لجنة التأليف والتعريب والنشر

* أهداف اللجنة:

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الأختصاصات في الكليات الجامعية.

AUTHORSHIP TRANSLATION AND PUBLICATION COMMITTEE

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:
لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت
ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون: 24984566 - 24984571 (965)
البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw
الموقع على الإنترنت: apc.ku.edu.kw/atpc

596.indd 119 8/1/22 2:45 PM

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور/ فهد علي الزميع

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

596.indd 120 8/1/22 2:45 PM

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / ببليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

596.indd 121 8/1/22 2:45 PM

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD* *15 KD*	*for individuals.* *for establishments*
Arab Countries:	*4 KD* *15 KD*	*for Individuals.* *for establishments*
Other Countries:	*15 US$* *60 US$*	*for Individuals.* *for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

596.indd 122 8/1/22 2:45 PM

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- بحوث باللغة الفرنسية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير

أ.د/ عبد الهادي ناصر العجمي

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

596.indd 123 8/1/22 2:45 PM

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
أ. د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
  EBSCO PUBLISHING
  و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

596.indd 124 8/1/22 2:45 PM

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

مدير المركز

د. فيصل مخيط أبو صليب

يصدر عن المركز

* سلسلة الإصدارات الخاصة.
* سلسلة إصدارات الاستكتاب.
* سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه).
* سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
* سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
* سلسلة التقارير الاستراتيجية.
* سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* سلسلة الدراسات المترجمة.
* سلسلة دراسات قياس الرأي العام.

سلسلة الإصدارات الخاصة ـ سلسلة علمية محكمة

تعني موضوعاتها بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وتهدف إلى إبراز خصوصيتها، ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة في ضوء المتغيرات الجارية، وتخضع للتحكيم العلمي.

قواعد النشر

أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، الأنثروبولوجيا، التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثاً: لم يسبق تقديمها أو جزء منها للنشر إلى جهة أُخرى.

رابعاً: ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن(٢٥,٠٠٠) كلمة (بحدود١٠٠ صفحة) (A4) لسلسلة الإصدارات الخاصة والاستكتاب، و (٨,٧٥٠) كلمة بحدود (٣٥) صفحة لسلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

خامساً: يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل دراسة.

الاشتراكات	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
	الأفراد	٤ د.ك	٤ د.ك	١٤ دولاراً
	المؤسسات	٢٥ د.ك	٢٥ د.ك	١٤ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) ـ الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف: ٢٤٩٨٤٦٥٨ ـ ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٨١٦٨٢٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس: ٢٤٨١٤٢٩٥

البريد الإلكتروني

Gulf_center@yahoo.com

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز

www.cgaps.kuniv.edu

596.indd 125 8/1/22 2:45 PM

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University
Sharjah - United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri
Department of Arabic Language and
Literature -Mohammed V University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein
Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain Shams University

Prof. Sari Hanafi
President of the International Sociological
Association - American University- Beirut

Prof. Abdullah Al-Walee'i
Geography Department
King Saud University

Prof. Ma'moun Fandi
Director of London Institute of Strategic Studies

596.indd 126 8/1/22 2:45 PM

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Abdallah M. E Alghazali
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Aded El-Aziz Ali Safar
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Taghreed Alqudsi
Information Studies Department

Prof. Numan M. Jubran
History Department

Prof. Baqer Salman Alnajjar
Sociology and Social
Service Department

Prof. Hesham Fathy Gad-elrab
Psychology Department

Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy
Philosophy Department

Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban
Department of Political Science

Dr. Ahmed Mubarak AlHasem
Geography Department

Maha Ibrahim Al-Msad
Editorial Manager

596.indd 127 8/1/22 2:46 PM

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES.

Volume 42, 2022

596.indd 128 8/1/22 2:46 PM

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
الحولية الثانية والأربعون
الرسالة رقم 596
1443 هـ / 2022 م (يونيو)

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Evolution of Poverty and Income Distribution in Arab Countries during the Period (1981 - 2017): Empirical Study

Alamedin Abdalla Bannaga, Ph.D.
Arab Planning Institute
Kuwait

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1560 - 5248

Monograph -596 Volume 42

1443 A.H/2022 (Jun)